التنمية السياحية المستدامة مسار نحو تنويع موارد الاقتصاد العراقي
(دراسة تحليلية)

الأستاذ /الهام خضير عباس شبر
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياحية
المدرس المساعد / إسراء سعد فهد سعود
بغداد – العراق
العراق

المستخلص:-

يهدف البحث الى دراسة اهمية توجه الدولة نحو اعادة ترتيب الاولويات للاهتمام بالقطاع السياحي في خطط التنمية الوطنية الشاملة واستخدام الفوائض المالية للنفط واستثمارها فيه ليسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق .وذلك لكون القطاع النفطي هو القطاع الاستراتيجي والقلب النابض للاقتصاد العراقي وهو الممول الرئيس لمشاريعه التنموية و يحتل النسبة الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي ، وقد توصل البحث الى اثبات صحة فرضيته انه بالامكان تبني آلية استثمار فوائض عائدات النفط وتوجيهها نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة والذي يعد مسارا للتنويع الاقتصادي الذي يعزز التحول الهيكلي لما لها من قدرة فائقة على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتهيئتها ليكون لها دورا فاعلا في النمو الاقتصادي وزيادة قدرة العراق التنافسية وعلى مواجهة الصدمات الخارجية .

الكلمات الافتتاحية / التنمية السياحية المستدامة ---استثمار فوائض النفط المالية --- التنويع الاقتصادي .

Sustainable Tourism Development: A Route Towards Diversifying the Resources of the Iraqi Economy
(An analytical study)

Prof. Elham Khudair Abbas Shubbar
Assist. Instructor Esraa Saad Fahad Saud
Mustansiriyah University - College of Tourism Sciences.
Baghdad – Iraq

Abstract

The current study aims at investigating the importance of guiding the state towards establishing the prioritization into the interests of Tourism Sector in national development plans as well as the financial oil revenues and investing them to enhance their contribution to the diversification of the economic base in Iraq.
This is because the Oil Sector is the strategic sector and the beating heart of the Iraqi economy. In addition, this Sector is the main funder of Iraq's development projects and it occupies the highest percentage of GDP.

The study has reached the verification of its hypothesis. That it is possible to adopt a mechanism for investing surplus oil revenues and directing them towards

achieving sustainable tourism development, which is a path of economic diversification that enhances the structural transformation because of its superior ability to develop the rest of the other economic sectors and preparing it to have an active role in economic growth and increase.

Key words: sustainable tourism development, investing financial oil surpluses, economic diversification.

المقدمة :

يمتلك العراق موارد متنوعة حاباه الله فيها (طبيعية وبشرية) ومن ضمنها الموارد السياحية التي تعد مقومات جذب متنوعة كفيلة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة، تسهم في التنويع الاقتصادي وهو احد أهم السبل لتحقيق تنمية شاملة مستدامة ومتوازنة في العراق .

وفي ظل المتغيرات والمستجدات العالمية (اقتصاديا وسياسيا) أدت الى تقلبات شديدة في أسعار النفط الخام والذي يؤثر سلبا بشكل مباشر على إيرادات وصادرات العراق كون النفط هو المهيمن على مصادر الدخل والصادرات في العراق وبالتالي اثر سلبا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة والزراعة والخدمات ...الخ)من خلال كافة المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ،الإيرادات والنفقات، الصادرات والاستيرادات) من هنا تظهر اهمية بحثنا كون السياحة احد أهم الخيارات لرفد الاقتصاد الوطني بمصادر دخل بديلا عن النفط من خلال استثمار العوائد النفطية في تمويل مشاريع التنمية السياحية وإعطاءه الأولوية لما له الأثر الايجابي في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العراقي وتنوعه.

أولا: إشكالية البحث وقضاياه الأساسية

تتمحور مشكلة البحث في محورين

المحور الأول : تنبثق من الإشكالية العامة للاقتصاد العراقي الذي يعاني من أحادية الاقتصاد كونه يعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل والذي يشكل عائقا أمام مسيرته التنموية .

المحور الثاني : بالرغم من امتلاك العراق إمكانات ومقومات سياحية كبيرة ومتنوعة والتي تعد قاعدة لانطلاق مشاريع استثمارية نسهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هناك قصورا واضحا في التوجه الى استثمار امثل لهذه الإمكانات والموارد السياحية كمسار لتنويع القاعدة الاقتصادية في العراق .

إذن التساؤل هنا هل للقطاع السياحي قدرات حقيقية تمكنه من إن يكون بديلا للنفط في تنويع مصادر الدخل في العراق .

ثانياً: اهمية البحث:

لا يزال العراق يدور في فلك الدول التي لم تصل الى الخلاصة التي مفادها إن ريعيتها غير تابعة لمبدأ العرض والطلب وإنما كان ولا يزال للجانب السياسي الدور والأثر الكبير في تحديد أثمانها ولم تدرك الحكومات المتعاقبة الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد حالها حال البلدان الريعية وبالتالي عدم القدرة على تحقيق تنمية مستدامة ومن هنا تأتي الاهمية الاقتصادية للبحث بضرورة احداث تنمية سياحية مستدامة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وردع الخطر الناجم من بالاعتماد على ريع السلعة الواحدة وتحقيق تمويل مستدام من خلال أستخدام فوائض النفط المالية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير انشطة القطاع السياحي والتي تقف في مقدمة المهمات الاقتصادية الإستراتيجية للوصول الى تنمية سياحية مستدامة

بأعتماد القطاع السياحي خيارا استراتيجيا كبديل للنفط في تحقيق التنمية المستدامة لان السياحة صناعة غير تقليدية تسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص استثمارية جديدة ولها دورا ايجابيا في تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل وطنية مناسبة وحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي .

ثالثا- فرضية البحث:

استند البحث الى فرضية مفادها ان تبني الدولة آلية استخدام وإدارة فوائض العائدات النفطية وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاع السياحي يخلق مسارا حقيقيا في تنويع الاقتصاد العراقي ويقلل مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل .

رابعاً: أهداف البحث: يهدف البحث الى :

1- دراسة اهمية توجه الدولة نحو اعادة ترتيب الاولويات للاهتمام بالقطاع السياحي في خطط التنمية الوطنية الشاملة واستخدام الفوائض المالية للنفط ليسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق .

2- دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والسياحية التي تؤشر الى ان تحقيق التنمية السياحية المستدامة هي المسار الأمثل للوصول الى هدف التنويع الاقتصادي في العراق.

خامسا- المنهج المتبع في البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب في دراسة متغيرات البحث ومؤشراته للوصول الى نتائج تحقق أهداف البحث واختبار فرضيته

المبحث الأول
مدخل مفاهيمي للدراسة

يهدف هذا المبحث الى التعريف بالتنمية السياحية المستدامة كذلك توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته لاقتصاديات الدول الريعية .

المطلب الأول:- التنمية السياحية المستدامة

اولاً: التنمية المستدامة وأهميتها

من المهم قبل الولوج في توضيح التنمية المستدامة أن نفرق بين النمو والتنمية والتي تعد من المفاهيم الأساسية في هذا المطلب

حيث يعرف النمو عند ساموبلسون ونورد هاوس ((بأنه يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما)) ، بمعنى آخر أن يحدث النمو الاقتصادي عند تحول منحنى حد إمكانات الإنتاج للدولة نحو الخارج ، ويؤكد إن معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج يرتبط ارتباطا وثيقا في مفهوم النمو الاقتصادي ويحدد ذلك المعدل الذي يرتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع متوسط دخل مواطنيها .[1]

إما التنمية فتعرف بأنها ((عملية تغيير شامل تتضمن تغيرات هيكلية في مدخلات ومخرجات الاقتصاد وهي بذلك تعد أكثر اتساعا من مفهوم النمو فالتنمية بمفهومها العام هي زيادة الإنتاج وتطوير مهارات الإنسان للمساهمة في زيادة هذا الإنتاج.)) [2]

وقد قدم الاقتصادي السوفيتي كوسوف فكرة اتخذ التغيير الهيكلي معيارا للفرق بين النمو والتمنية مبينا انه من الممكن ان يحقق الاقتصاد نموا في الناتج المحلي الإجمالي ولكن هذا النمو لايقابله تغيير محسوس في هيكل الاقتصاد الوطني .[3]

وتعرف التنمية المستدامة بأنها ((التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها بمعنى أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.))[4]

وتتجلى أهمية موضوع التنمية المستدامة من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا التي ترتبط بالبيئة والبشر والذي تجسدت وبرزت من خلال انعقاد المؤتمرات والمنتديات العالمية ابتداءا من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972ومرورا بقمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992 كما قام رؤساء وحكومات مايزيد عن 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000بالتوقيع

على إعلان الألفية وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة ووصولا الى قمة جوهانسبرغ التي عقدت في جنوب إفريقيا صيف عام 2002 حول التنمية المستدامة فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي بكوالا لامبور بماليزيا حول المعرفة والحكمة عام 2003 فلم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة ترفا فكريا بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة لشعوب المعمورة قاطبة حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية الأخرى وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة الى جانب النمو الاقتصادي فان النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر على الأمد البعيد .[5]

ثانيا: التنمية السياحية وأهميتها

واستدراجا في توضيح المفاهيم الخاصة بالمبحث لابد من أن نوضح ماهية السياحة عرفتها منظمة السياحة العالمية ((مجموعة من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص المسافرون أو المقيمون في الأماكن غير المعتادة لهم طلبا للمتعة أو الترويح والتي لا تزيد مدة إقامتهم بها عن عام)) [6]

وعرفها ماكنتوش((هي مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل مع السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات التي يزورها السياح)) وهذا التعريف شامل للسياحة لأنه يتضمن وجود أربعة عناصر مهمة للسياحة هي (السياح والمؤسسات السياحية والحكومات والمجتمعات التي يزورها السياح) .[7]

أما التنمية السياحية فقد عرفها د. عبدالرحمن سليم بانها ((عملية التكامل الطبيعي والوظيفي بين عدد من العناصر الطبيعية الموجودة في المنطقة والمرافق العامة التي يتحكم وجودها كأساس لإقامة الاستثمارات السياحية ومقابلة احتياجات السياح.[8]

وعرفتها شبر بأنها ((قيام الدول ذات الإمكانات السياحية بدفع المتغيرات السياحية لديها باتجاه النمو بمعدلات أعلى من معدل النمو الطبيعي لأجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة . [9]

أما أهمية السياحة فتأتي كونها احد أهم القطاعات نموا في العالم وهدفا لتحقيق برامج التنمية بشكل مستدام وتلعب دورا بارزا في تنمية وتطوير البلدان ومصدر من مصادر الدخل الوطني وصناعة كثيفة العمل وبالتالي قادرة على التخفيف من مشكلة البطالة وتسهم في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى كأي قطاع اقتصادي آخر وتؤثر في الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي فالقطاع السياحي له آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الوطني حيث تتمثل الآثار المباشرة للسياحة في دعم الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات و الاستخدام وتكوين فرص العمل فضلا عن أثرها في إعادة توزيع التنمية والدخل بين الاقاليم ، اما عن الاثار الغير مباشرة فتتمثل في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى وتنمية خدمات البني التحتية والفوقية والمستوى العمراني والحضاري في وتطوير الأماكن الأثرية والتاريخية والفلكلورية والبيئة الاجتماعية والجانب الإعلامي ، كذلك أثرها في الدخل الحكومي والمستوى العام للأسعار والتبعية الاقتصادية . [10]

ثالثا: التنمية السياحية المستدامة وأهميتها

عرفتها منظمة البيئة والمنتزهات القومية في الاتحاد الأوربي عام 1993 ((بانها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية ، فضلا عن أنها التنمية التي تعامل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية.)) [11]

وأهمية التنمية السياحية المستدامة تتمثل بأكثر من جانب والتي يمكن بيانها بالاتي.[12]

1- <u>الاهمية الاقتصادية</u>
   - أ- تحسين الاقتصاد المحلي
   - ب- زيادة الفرص الوظيفية
   - ت- خلق فرص عمل جديدة للاستثمار ومن ثم فرص عمل ودخول جديدة وتنوع الاقتصاد
   - ث- توفير ترابط اقتصادي طويل الأمد بين المجتمعات المضيفة والصناعات
2- الاهمية البيئية :
   - أ- تقليل الآثار البيئية للسياحة على البيئة الطبيعية

ب- المحافظة على الأبنية والشواهد التاريخية والآثار
ت- المحافظة على جمالية ورقي المنطقة السياحية وتحسين مظهر المنطقة
ث- العمل على أن تكون التنمية السياحية صديقة للبيئة من خلال اعتماد كل مشروع سياحي مجموعة من شروط البيئة .

3- الاهمية الاجتماعية والثقافية :
أ- تحسين نوعية الحياة ومستوى خدمات أفضل
ب- تساعد على خلق تغيرات ايجابية في القيم والعادات
ت- تساعد في الترويج للتبادل الثقافي بين الدول
ث- زيادة الطلب على العروض التاريخية والثقافية
ج- تساعد على وجود آماكن أكثر إثارة وتشويق لممارسة الفعاليات السياحية

المطلب الثاني : التنويع الاقتصادي

اولا: مفهوم ومزايا التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه ((عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس الاقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضـــافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.)) [13]

وللتنويع الاقتصـــادي عدة فوائد أهمها انه يســـاعد في التخلص من ((نقمة الموارد)) من جانب ومن جانب آخر ارتباط الدخل القومي بالسلع ذات طبيعة سعرية متقلبة (كالنفط) وهذا يعيق النمو الاقتصادي ولذلك انتهجت العديد من الدول التنويع الاقتصـــادي اســـلوبا للمحافظة على الموارد وايجاد مصـــادر للدخل ضمن استراتيجية التنمية المستدامة وعلى اية حال يمكن تلخيص اهم المميزات للتنويع الاقتصادي بالاتي :

1- تحقيق التنمية المستدامة
2- تقليص المخاطر التي يتعرض اليها الهيكل الإنتاجي
3- زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي
4- رفع معدلات التبادل التجاري
5- توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية
6- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي [14]

ثانياً: محددات ومتطلبات التنويع الاقتصادي

لاشك في ان التنويع يؤدي دورا مهما لنمو وتطور الاقتصادات الريعية . لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي لها الأثر في نسبة نجاحه أو فشله و في هذا الإطار يوضح تقرير اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة حول التنويع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

- العوامل المادية كالاستثمار ورأس المال البشري
- السياسات الاقتصادية كالسياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية
- متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية ..الخ
-المتغيرات المؤسسية مثل الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني
- الوصول إلى الأسواق كدرجة الانفتاح على التجارة ورأس المال والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل. .

وبهدف نجاح عملية التنويع الاقتصادي يتطلب إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب) وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي. المتمثل بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلّي (السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف) كذلك تنويع القاعدة الإنتاجية (سياسات جانب العرض)

يتطلب إجراء إصلاحات في جانب العرض فلا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل بعيدًا من ريع القطاع الهيدروكربوني، وان تنويع هياكل الإنتاج تحد بعيد المدى يتطلب:

تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاع العامّ،و القطاع الخاص لحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، بناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع [15]

المبحث الثاني

مؤشرات عن واقع قطاعات الاقتصاد العراقي

يهدف هذا المبحث الى دراسة هيكلية الاقتصاد العراقي خلال الفترة ما بعد التغيير و تشخيص الواقع والتحديات وتحليل أداء قطاعات الاقتصاد العراقي في الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة مدى اتجاهه نحو التنويع الاقتصادي .

المطلب الأول: تشخيص الواقع والتحديات للاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شديدا على عوائد تصدير النفط الخام وبالتالي فأن سياسات التنمية القطاعية ترتبط في بالتطورات التي تحدث لهذا القطاع الأمر الذي أدى الى ضعف اقتصادي كبير بسبب هيمنه القطاع النفطي التي ازدادت عقدا تلو الآخر منذ اكتشافه في العراق وبالتالي انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي حيث أصبح العراق بلدا مستوردا لجميع الاحتياجات الضرورية والكمالية ولم تقتصر على الاستيرادات الرأسمالية التي تسهم في تحسين القدرة الإنتاجية لكافة القطاعات والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي بعد إن كان بلدا مصدرا حيث أصبح الاعتماد شبه مطلق على قطاع النفط في تمويل الإنفاق الحكومي وموازنة الدولة مما وضع العراق في صف الاقتصادات الريعية وبالتالي اصبح يعاني من الكثير من الاختلالات الهيكلية نتيجة للظروف التي مرت على العراق لاسيما بعد عام 2003حيث تفاقمت المشكلات وازدادت عمقا من حيث الأثر والنتيجة والناجمة عن تعرض العراق للازمات المتلاحقة والتي تمثلت في توجيه الموارد الاقتصادية نحو معركة تحرير العراق من الهجمات الإرهابية وملفات إعادة الاعمار للمناطق التي شهدت معارك فضلا عن مد يد العون من ابناء الوطن النازحين كذلك عجز في تمويل المشاريع قيد التنفيذ وارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي مع استمرار التفاوت في توزيع الدخول وتدني إنتاجية الإنفاق الاستثماري العام وضالة الإنفاق الاستثماري الخاص وعدم اهتمام الإدارة الاقتصادية بتنوع البنية الإنتاجية للاقتصاد العراقي وعدم وضع المالية العامة ومضامينها النقدية في إطار كلي واسع وعبر آفاق زمنية بعيدة كل هذه الأسباب كان لها الاثر الكبير في إعاقة مسار التنمية وتنويع الاقتصاد ناهيك عن التحديات الأساسية المعيقة للعملية التنموية للاقتصاد العراقي والتي تتمثل في الآتي:

- تحديات اقتصادية تتمثل في الاختلال في بنية الإنتاج والموازنة العامة والميزان التجاري وارتفاع الدين العام وتخلف النظام المصرفي واتساع نطاق القطاع الحكومي غير المنظم ومحدودية دور القطاع الخاص وتردي مناخ الاستثمار
- تحديات مؤسساتية :تتمثل في الفساد المالي والإداري وتضخم الجهاز الإداري وتدني إنتاجية القوى العاملة وضعف كفاءة إدارة المؤسسات كذلك هنالك إخفاق في إخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم ولمبادئ التصرف الكفء بالموارد العامة في إطار كلي حيث تعمق هذا الإخفاق في ظل استمرار حالة الانفصام بين برامج الاستثمار الحكومي وتخصيصات الموازنة العامة للدولة.
- تحديات اجتماعية وتحديات بيئية تتمثل في التلوث البيئي والتوسع العشوائي والتصحر والتغيرات المناخية والاعتماد على الطاقة غير المتجددة
- تحديات خارجية تتمثل في المخاطر الخارجية المتمثلة بتذبذب أسعار النفط الخام ضمن المعدلات الحالية و التحديات الداخلية المتمثلة في البيئة الإقليمية الغير مستقرة [16]

المطلب الثاني: تحليل أداء قطاعات الاقتصاد العراقي في الناتج المحلي الإجمالي

اولاً: نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

لاشك في أن الناتج المحلي الإجمالي يعد من المؤشرات الهامة لقياس الأداء الكلي لاقتصاديات الدول ومقياسا لقوة وحجم الاقتصاد ويبين لنا اهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبحسب ما موضح في جدول (1)

جدول (1)

نسب مساهمة كافة الأنشطة الاقتصادية السلعية والتوزيعية والخدمية مع النفط في الناتج المحلي الإجمالي GDP ونسب المساهمة عدا قطاع النفط في الناتج المحلي

وحدة القياس (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP للأنشطة الاقتصادية مع النفط	الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط NON-OIL GDP	نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي OIL GDP	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
2005	73533598.6	31153813.9	%42.3	42379784.7	57.7%
2006	95587954.8	42736143.9	%44.7	52851810.9	%55.3
2007	111455813.4	52437718.9	%47	59018094.5	%53
2008	157026061.6	69859660.4	%44.4	87166401.2	%55.6
2009	130643200.4	74645152.3	%53	55998048.1	%47
2010	162064565.5	89159565.4	%54	72905000.1	%55
2011	217327107.4	102070683.7	%46	115256423.7	%54
2012	254225490.7	127789933.2	%29.3	126435557.5	%70.7
2013	273587529.2	148013639.7	%43.2	125573889.5	%73.8
2014	266332655.1	149480319.2	%40.1	116852335.9	%59.9
2015	194680971.8	129486931.1	%48.3	65194040.7	%51.7
2016	196924141.7	129523925.5	%39.6	67400216.2	%60.4
2017	225722375.5	137057562.5	%38.5	88664813	%61.5

المصـــدر: الجدول الأعمدة 1و2 بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – دائرة الحســابات القومية -2017 الأعمدة 3و4و5 من إعداد الباحثتين

ومن البيانات في الجدول (1) وعند النظرة الأولى يتضـح لنا جليا ان الاقتصـاد العراقي اقتصـاد أحادي الجانب حيث ان قيمة الإنتاج من النفط الخام يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تصل الى أكثر من النصف نسبة الى مساهمة القطاعات والأنشطة الأخرى والمتمثلة بـ مجموع الأنشطة الإنتاجية أو السلعية عدا النفط (الزراعة الصناعة الكهرباء والماء والبناء والتشييد) ومجموع الأنشطة التوزيعية (النقل والمواصلات والخزن وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه) و مجموع الأنشطة الخدمية والاجتماعية (المال والتامين وخدمات العقارات وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية) والواضح تواضع مساهمتها في الناتج ومن هنا تتجلى اهمية قطاع النفط كونه القطاع القائد في المرحلة الحالية حيث تتراوح مساهمته في الناتج من (47الى 73) بالمائة خلال المدة 2005-2017 في الوقت الذي لا تتعدى أعلى نسبة مساهمة الأنشطة الأخرى الى (54%) بالمائة عام 2010 في أحسن الأحوال وبمتوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (58.12%) وبمتوسط نسبة مساهمة القطاعات الأخرى الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي (43.87%) مما يوضـح ان العراق هو دولة ريعية موزعة للريع وليست دولة منتجة مما اثر سلبا ونتج عنها انعكاسات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كون ان عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط وبالتالي فان الاعتماد على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيراداتها التي تشكل 95% من إيرادات الدولة حيث أصبحت تنمية البلد مرهونة باستقرار أسعار النفط الدولية وتقلباتها التي تخضع في النهاية للإرادات الدولية

ثانيا: مؤشر قياس التنويع الاقتصادي

هنالك مؤشرات ومقاييس عديدة لقياس التنويع الاقتصادي ومن أهمها مؤشر هيرفندال هيرشمان وهو مؤشر المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي – الإيرادات العامة – الصادرات والاستيرادات) حيث تسهم لقياس التنويع الاقتصادي ليمكننا الحكم على درجة التنويع وسنعتمد متغير الناتج المحلي الإجمالي كونه من ابرز المتغيرات التي توضح تنوع الاقتصاد من عدمه وفقا للمعادلة الآتية :

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{x_i}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن n عدد الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي
xi ناتج النشاط
xl الناتج المحلي الإجمالي لجميع الأنشطة

وتكون قيمة المؤشر محصورة بين (0 – 1)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على تنوع الاقتصاد، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على انخفاض تنوع الاقتصاد ووجود قطاع مهيمن على معظم الناتج المحلي الإجمالي. [17]

جدول (2)

تقدير مؤشر (Herfindahl – Hirschman) للعراق للمدة (2005 – 2017)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
H. H	*0.399*	0.372	0.346	0.378	0.240	0.258	0.381	0.307	0.266	0.246	0.159	0.163	*0.207*

المصدر: من عمل الباحثتين استناداً الى بيانات ملحق (1)بيانات وزارة التخطيط دائرة الحسابات القومية ، بغداد ، 2017.

ويمكن تمثيل النتائج بيانيا من خلال الشكل الآتي :

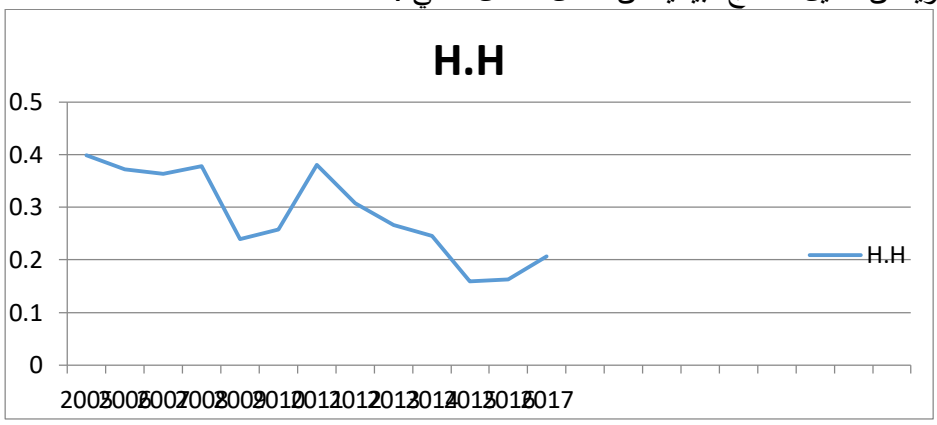

وسنعتمد التقديرات الآتية لتحليل نتائج المؤشر ·

درجات التقديرات	0	0.01-0.09	0.1-0.19	0.2-0.49	0.5-0.99	1
تقديرات مدى التنوع	تنوع تام	تنوع جيد	تنوع مقبول	تنوع ضعيف	تنوع ضعيف جدا	تنوع معدوم

المصدر :

1- أ.د. بلقاسم سعودي ود. عبد الصمد سعودي ، استراتيجية التنويع كبديل لتحقيق النهوض الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري وقائع المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر لكلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية بالتعاون مع العتبة الكاظمية المقدسة تحت شعار تنويع الموارد و التحديات الراهنة للمدة 7-8 كانون الأول 2016

2- م.د احمد جاسم محمد الخفاجي ، التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 114 لسنة 2018 ص 40

3- للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Stephen Calkins, The new merger guidelines and the Herfindahl-Hirschman Index, Calif. L. Rev. (71) , 1983: 402 – 429.

ومن بيانات جدول (2) وشكل (1) التقديرات المثبتة أعلاه نستنتج:

1- يتضح من النتائج لسنوات الدراسة (2005-2008) أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي منخفض التنوع كون أن القطاع النفطي هو المهيمن على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل أسعار نفط ترتفع يوميا درجة التنوع ضعيف حيث بلغ أعلاها عام 005 2 *0.399*

2- أفضل سنوات الدراسة (2015-2016) درجة التنوع في الاقتصاد العراقي يعتبر مقبولا عند تراجع نسبي في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وبلغ 0.1590.163 على التوالي ثم عاد وانخفض المؤشر عام 2017 وبلغ *0.207* ضمن تقدير تنوع ضعيف.

3- نصل الى حقيقة مفادها إن مادام القطاع النفطي لازال هو المهيمن كمصدر للدخل الرئيسي للاقتصاد العراقي تصبح ممكنات التنويع وتنمية المصادر البديلة للدخل اقل تخفيضا ليبقى الاقتصاد العراقي أحادي الجانب مالم يتم إعادة هيكلة الاقتصاد وإعطاء الاهتمام والأولوية للقطاعات الأخرى لتنوع القاعدة الإنتاجية كخيار استراتيجي لتحقيق نمو اقتصادي ودخل مستدام .

المبحث الثالث

تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي في العراق وعلاقته بالتنويع الاقتصادي

يهدف هذا المبحث الى تحليل العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي بعد استعراض مؤشرات تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي

المطلب الأول : تحليل نسبة إسهام نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي

كما أوضحنا في المبحث الأول أن للسياحة اثأر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة ولها الأثر المباشر المهم في زيادة الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يدعم معدلات النمو الاقتصادي في أي بلد ، سنوضح من الجدول (3) مدى مساهمة القطاع السياحي في العراق في الناتج المحلي الإجمالي ولكن لعدم توفر البيانات على كافة أنشطة القطاع السياحي والمقتصرة على بيانات لنشاط الفنادق والمطاعم والذي اعتمدناه في تحليلنا في الجدول (3) وهو يمثل الجزء الأكبر من الأنشطة السياحية المتاحة في العراق وتليه أنشطة شركات السفر والسياحة ثم أنشطة اللهو والتسلية والترفيه (كالحدائق والمنتزهات والمسارح والنوادي والسينما ومدن الألعاب وغيرها).

جدول (3)

الأهمية النسبية لنشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2006- 2016 وبالأسعار الجارية

وحدة القياس (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP للأنشطة الاقتصادية مع النفط	مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي (3)
2006	95587954.8	1275367.9	1.3
2007	111455813.4	11263.8	0.6
2008	157026061.6	83366.8	0.05
2009	130643200.4	137319.7	0.1
2010	162064565.5	163514.2	0.10
2011	217327107.4	183578.2	0.09
2012	254225490.7	2250364.7	0.8
2013	273587529.2	2250364.7	0.8
2014	266332655.1	2288550.4	0.9
2015	194680971.8	2442597.8	1.21
2016	196924141.7	2531948.0	1.23

المصدر: وزارة التخطيط, دائرة الحسابات القومية, قسم الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية للمدة من 2006 – 2016

من بيانات جدول (3) ولسنوات الدراسة (2006-2016) نسبة المساهمة في نشاط الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا لاتتناسب مع إمكانات العراق الكبيرة والمتنوعة حيث كانت

اعلي نسبة مساهمة في عام 2006 بلغت (03%) وأدنى نسبة مساهمة في عام 2008 كانت 0.05%) وبلغ متوسط نسب المساهمة لسنوات الدراسة بمعدل (0.072%) وهي أيضا ضعيفة ومن المهم أن نوضح الأتي :

1- إن البيانات لاشتمل جميع نشاطات القطاع السياحي ومساهماته .
2- للنشاط السياحي ارتباطات مع أنشطة متعددة وقطاعات اقتصادية أخرى بفعل آلية التشابك القطاعي مثل قطاع الصناعة والبناء والتشييد وجميع قطاعات البني الأساسية لاتظهرها البيانات .
3- تفوق النشاط الفندقي كأحد اهم فرص الاستثمار السياحي في العراق ويعد الأكثر رواجا وخاصة في محافظات السياحة الدينية (كربلاء – النجف – بغداد) وارتفاع إيراداتها وتوفير فرص العمل كل حسب التصنيف الفندقي لها .
4- فرص الاستثمار السياحي في المحافظات العراقية الأخرى ضئيلة لاتتناسب مع مقومات الجذب المتوافرة فيها وبالتالي تفوت الفرصة لهذه المحافظات من المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها التنمية السياحية إن وصلت لها .
5- يتأثر القطاع السياحي بالموسمية وبالتالي يؤثر على إجمالي نسب التشغيل الفندقي وإيراداتها باستثناء مدن السياحة الدينية وذلك بسبب ضعف الاهتمام بتنمية الأنماط السياحية الأخرى وتنوعها مثل الاثارية والطبيعية والعلاجية وحتى الترفيهية بالرغم من توفر مقوماتها في جميع مدن العراق وان استغلت بالشكل الأمثل كانت مساهمة السياحة اكبر في التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي ودعم النمو الاقتصادي.
6- يعود السبب الأساسي في بروز النشاط الفندقي كونه يعد الأكثر رواجا وجذبا للاستثمارات السياحية لاسيما في محافظات السياحة الدينية وبالتالي ارتفاع مساهماتها، أما في المناطق الأخرى من العراق ينخفض بسبب انخفاض معدل الإشغال الفندقي خارج المواسم بسبب موسمية السوق السياحي مما يؤثر على إجمالي نسبة الإشغال الفندقي ويؤدي الى انخفاض عوائدها وخسارة البعض الآخر فضلا عن طول فترة الاسترداد في الاستثمار الفندقي بسبب حجم التكلفة الاستثمارية المرتفعة مما يدفع المستثمرون الى التوجه الى الدول التي يسود فيها مناخ استثماري ايجابي لتمويل مشاريع فندقية برؤوس أموال وطنية بشكل جزئي أو كلي مما يحرم اقتصاد العراق من الاستثمارات ناهيك عن عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأنشطة السياحية الأخرى بسبب ارتفاع درجة المخاطر أكثر من عدم توفر رأس المال فضلا عن الشروط التي تفرضها المصارف على القروض مما يجعل الاستثمارات الفندقية الأكثر رواجا من بين الأنشطة الأخرى .

المطلب الثاني: تحليل نسبة إسهام القطاع السياحي في ميزان المدفوعات العراقي للفترة 2010-2016

يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس اهمية القطاع السياحي في ميزان المدفوعات لما له من آثار ايجابية وأحيانا سلبية حسب نتيجة الميزان السياحي لتلك السنة وما يشكله من وسيلة مهمة لجلب النقد الأجنبي للبلاد والاستفادة منها في المشاريع التنموية التي يحتاجها البلد .والجدول (4) يظهر لنا صافي الميزان السياحي في تذبذب واضح في مساهمته في صافي ميزان المدفوعات العراقي حيث يظهر المساهمة الايجابية وان كانت ضئيلة لعام 2010(0.65) من صافي ميزان المدفوعات ويستمر بالانخفاض النسبي لغاية 2016 بلغ (-3.4) وهذا بسبب تفوق الإنفاق السياحي على العوائد السياحية لما يساهم في خروج النقد الأجنبي الذي يحتاجه العراق الى خارج دائرة الاقتصاد الوطني وهذا يحتاج الى وقفة طويلة وجهود حثيثة من قبل الجهات المعنية إضافة الى الوعي السياحي حكومة وإفراد ومؤسسات من اجل التخطيط والترويج لنشاطات السياحة الدينية والطبيعية التي يزخر بها العراق ليزداد التدفق السياحي الخارجي الى العراق بمثابة صادرات تزيد من عوائد البلاد من النقد الأجنبي وتدعم ميزان المدفوعات. وبالعودة الى بيانات الجدول (4) نجد وان كانت مساهمة السياحة متواضعة وأحيانا سالبة إلا ان الاهتمام بالسياحة وإعطاؤها

الأولوية كنشـــاط قائد مســتقبلي وتوفير متطلباته يمكنها من تحقيق الهدف كقطاع رائد يســـهم في التنويع كبديل يتجدد لا ينضب مقابل نفط ينضب .

(جدول 4)

مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2010-2016 بالأسعار الجارية

وحدة القياس (مليون دولار)

السنوات	ميزان المدفوعات			الميزان السياحي			
	الصادرات (1)	الاستيرادات (2)	الصافي (3)	العوائد السياحية (4)	الإنفاق السياحي (5)	الصافي (6)	صافي نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات (7) (6/3)
2010	51764	37328	14436	1685	1564	94	0,65
2011	79681	40633	39048	1543	1814	271-	0.69-
2012	94209	50155	44054	1635	2191	556-	1.26-
2013	89768	50477	39321	2173	3.195	986-	2.5-
2014	83981	45200	38781	2488	4030	1542-	3.9-
2015	43442	33188	10254	4046	5271	1225-	11.9-
2016	8472	5682	2790	4870	5065	195-	3.4-

المصدر :- الأعمدة 1و2و4و5 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء - قسم ميزان المدفوعات
- 3 و6 و7من إعداد الباحث

المطلب الثالث : مؤشرات تطور الحركة السياحية في العراق

إن تطور القطاع السياحي بأنشطته المتعددة تعكس مؤشر ايجابي على تنمية وتطور البلد والانفتاح على العالم من خلال عدة مؤشرات سنعتمد البعض منها لكي نوضح أهمية توفير الخدمات السياحية والفندقية (الفنادق والمجمعات السياحية والعاملين فيها وشركات السفر السياحية والتي تعتبر منفذ تسويقي وترويجي للسائح المحلي والأجنبي وإعداد السياح الوافدين الى العراق وهم محور السياحة وحضورها والجدول (5) يوضح ذلك وكالاتي :

جدول (5)

أعداد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي وأعداد العاملين في القطاع السياحي والفندقي في العراق عدا إقليم كردستان للمدة من 2007-2017

السنة	عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	عدد العاملين في الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	مجموع الأجور والمزايا مليون دينار	أعداد شركات السفر والسياحة	أعداد السياح الوافدين الى العراق
2004	838	5659	4506	285	-----
2005	715	4789	9885	350	-----
2006	505	3394	5638	479	507827
2007	492	4574	12163	479	915938
*2008	-----	-----	-----	475	863657
2009	662	6065	22225	466	1127008
2010	751	6071	25438	469	1562194
2011	929	7109	25577	460	1500277
2012	1084	7491	32454	531	1215394
2013	1267	8830	50297	556	834711
*2014	----	----	-----	606	1185242
*2015	1296	8182	37822	665	2535778
2016	1484	9132	44475	742	3572997
2017	1618	10167	43024	----	----

المصدر:

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصـاء ، مديرية إحصـاء التجارة ،مسـح الفنادق ومجمعات الإيواء السـياحي لسنة 2018 .

2- بيانات هيئة السياحة, قسم التخطيط والمتابعة, بغداد 2016.

ومن خلال المثبتة في الجدول (5) يتضح الأتي:

1- تطور أعداد الفنادق والمجمعات السياحية في العراق ماعدا إقليم كردستان العراق حيث شهدت ارتفاعاً تدريجياً ايجابياً بعد عام 2007 لتصل أعداد الفنادق تراوحت مابين(492)إلى (1618) مرفقاً سياحياً وبمعدلات تغير سنوية موجبة خلال المدة 2007 -2017 وتعد مؤشرات جيدة تدل على ارتفاع العرض الفندقي لمواجهة الطلب السياحي .

2- فيما يخص مؤشر عدد العاملين في الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي أيضا هنالك تطور ايجابي فقد بدأ هذا المؤشر بالارتفاع تدريجياً ابتداءً من عام 2009 وبمعدلات تغير سنوية موجبة لتصل إلى(10167) عاملاً عام 2017 ،ولكنها أيضا نسب متواضعة لاتتناسب مع إيرادات الفنادق الوافدة وكذلك معدل عامل / فندق يظهر بأن كل فندق يولد فرص عمل ضعيفة جدا (2.91و2.99و2,65) عامل / فندق للأعوام (2015و2016و2017) خاصة وان الاستثمار الفندقي هو المتفوق على باقي أنواع الاستثمارات السياحية في العراق حيث شكلت نسبة فنادق القطاع الخاص في العراق (99%) لكن الفنادق ذات التصنيف العالي (خمس نجوم مثلا) تشكل نسبة قليلة جدا لا تتجاوز (0.7%) والذي يعتمد على خدمات فندقية متعددة إضافة الى خدمة المبيت وبالتالي تولد فرص عمل أكثر من الفنادق الأقل تصنيفا (فنادق نجمتين والثلاث نجوم التي تشكل النسبة الأعلى من اجمالي الفنادق كما بلغت نسبة فنادق الدرجة الاولى (6.6%) واعلى نسبة كانت لفنادق الدرجة الخامسة (31.9%) كما شهد مجموع الأجور والمزايا التي يتم دفعها للعاملين لكافة المحافظات تطوراً ايجابياً وصل عام 2017 (43024) مليون دينار مسّجلاً ارتفاعاً عن عام 2003 الذي بلغ (2817) مليون دينار,

3- أما شركات السفر والسياحة فسجلت ارتفاعاً مستمراً وايجابيا لأنها تسهم في تطور حركة السياحة في العراق من خلال تسويق البرامج السياحية الى داخل العراق وخارجه وتوفر فرص عمل أيضا لمواجهة الطلب السياحي المحلي والخارجي (العربي والأجنبي) حيث اشرت الى زيادة واضحة في أعداد الشركات بعد عام 2003 وزيادة التدفق السياحي والذي يظهر بأعداد الوافدين الى العراق والانفتاح على العالم وتسهيل إجراءات الدخول وتطور الخدمات الفندقية المتنوعة والمناسبة خاصة على مستوى (السياحة الدينية) والتي تشكل أكثر من 98% في عدد من السنوات .

4- إذن هنالك تحسن واضح في السنوات الأخيرة وخاصة 2015-2016-2017 في جميع المؤشرات المذكورة الخدمات الإيوائية وفرص العمل وزيادة اعداد العاملين فيها واعداد شركات السفر والسياحة وزيادة أعداد التدفق من السياح الى العراق وبالرغم من ضعف بعض المؤشرات لكن تعتبر ميزة نسبية للقطاع السياحي تحفز القائمين على إدارته والحرص على تسويق العراق سياحيا والترويج له عالميا لفرص الاستثمار السياحي والتوجه نحو مشاريع سياحية متوسطة وصغيرة متنوعة تحتاجها اغلب مدن العراق تسهم في تلبية الطلب السياحي المتنوع والذي يزيد من الدخل السياحي للمدن ذات الإمكانية السياحية وتعزيز اقتصادها المحلي ثم اقتصادها الوطني .

5- ان قطاع السياحة في العراق يتمتع بالتنويع في إمكانياته المتاحة فمن النادر ان تجد مدينة عراقية لايوجد فيها موقع سياحي يمثل مصدر جذب كبير للسياح والتي يمكن إذا ما تم استثمارها بصورة كفوءة ان تحقق طفرة كبرى في العمل السياحي في العراق وبما يؤدي الى خلق فرص عمل إضافية ومصادر دخل جديدة لشرائح كثيرة ومصدر مهم في تنوع النشاطات الاقتصادية

المطلب الرابع : تحليل العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي

مما تقدم تم تشخيص اهم المؤشرات التي تعكس الواقع الاقتصادي في إطار أحادية الاقتصاد عموما والواقع السياحي خصوصا وعليه توصلنا الى جملة محاور تعكس أهمية العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي في العراق لإيجاد الحلول المناسبة لإشكالية العلاقة .

المحور الأول: العلاقة بين إدارة الفائض المالي من قطاع النفط والتنويع الاقتصادي

طالما إن القطاع النفطي لازال هو القطاع المحرك للاقتصاد العراقي إذن النجاح هو جعل القطاع النفطي محركا للقطاعات الأخرى عبر سياسات اقتصادية تجعله أكثر فاعلية وتأثيرا من خلال توزيع الفوائض المالية المتأتية منة عملية تنمية القطاعات الأخرى والذي يسهم بالارتقاء بأدائها وهو جوهر عملية

التنوع (القطاع الصناعي والزراعي والخدمات بضمنها القطاع السياحي وتهيئتها لتكون لها دورا في النمو الاقتصادي.

ولكي يصبح التنويع الاقتصادي ممكنا يحتاج الى خطة زمنية لاستكمال قواعد التوسع الأساسية (قاعدة الموارد) واهم هذه الموارد هي الموارد البشرية وتأهيلها في المستقبل وما يتضمنه الاستثمار البشري (نظم التعليم والتدريب) الى جانب الاستثمار في القطاع الثقافي وتطور المستوى التكنولوجي .وعليه يجب العمل في اتجاهين متكاملين

الاتجاه الأول : إنشاء صندوق العراق لإدارة الفوائض المالية مما له الأثر في تحسين الأوضاع المالية في العراق والحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

أما الاتجاه الثاني : تحديد القطاعات البديلة المؤهل للتنويع الاقتصادي والترويج لفرص الاستثمار فيها محليا وأجنبيا مثل القطاع الصناعي والزراعي والسياحي .... الخ

المحور الثاني : اعتماد السياحة كخيار للتنويع الاقتصادي

أثبتت الدراسات الى أن القطاع السياحي له آثار ايجابية يمكن أن يساهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيما لو تم إعادة ترتيب الأولويات لصالح السياحة للأسباب التالية :

1- كونها مورد متجدد لاينضب بعكس النفط
2- أنها صناعة كثيفة العمل وهذا مايدفع للتخفيف من مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل بينما صناعة النفط صناعة كثيفو رأس المال وتحتاج الى مهارات في إدارة رأس المال لإقامتها .
3- ولان السياحة تساهم في تفعيل باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى لما تتميز به من علاقات تشابكية معقدة وتخلق ارتباطات أمامية وخلفية مع هذه الأنشطة تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري .
4- السياحة تتميز بأثر المضاعف الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات التي تقدر بأكثر من 50 صناعة ومهنة .
5- السياحة من الصناعات الصديقة للبيئة كون البيئة عنصر مهم من عناصر الجذب السياحي إن أحسن استثمار مواردها بعكس صناعة النفط تساهم في تلوث البيئة .
6- السياحة تدعم ميزان المدفوعات للبلد من خلال تفوق صادراتها السياحية على استيراداتها كون العراق يمتلك موارد سياحية فريدة من نوعها في العالم ويصبح بمثابة محتكرا لها مما يزيد التدفق السياحي للعراق ويوفر النقد الأجنبي اللازم لتمويل المشاريع التنموية والبني التحتية لكثير من الصناعات التي تشجع المستثمر الأجنبي للولوج في استثمارات سياحية وغير سياحية .

إذن مما تقدم من نقاط ومؤشرات تعكس متانة العلاقة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة والتنويع الاقتصادي وتحقق صحة الفرضية من خلال الاهتمام بالسياحة من جانبين :

الأول : التمويل المناسب من خلال اعتماد آلية الفوائض المالية كنفط واستثماره في تنمية القطاع السياحي .

الثاني : التخطيط السليم لاستثمار الموارد السياحية من خلال الشراكة مابين القطاع العام والقطاع الخاص .

وذلك لأن الهدف نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة يقترن بإيجاد وسائل تهدف الى التقليل من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتحقيق نمو مستدام وان احد هذه الوسائل هوالاتجاه نحو آلية استخدام فوائض عائدات القطاع النفطي في تنويع الاقتصاد العراقي عن طريق قطاع السياحة كقطاع مولد للدخل يسهم في توفير إيرادات للموازنة العامة للدولة حيث تشير بيانات البنك المركزي العراقي الى أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للدولة مابين الفترة 2004-2017تتروح مابين (84.14-98.92) بمتوسط بلغ 95%

الخاتمة

بعد دراسة وتحليل كافة المؤشرات العامة والتي تتعلق بأداء القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي توصلنا من خلاله ان التنوع الاقتصادي ضعيف جدا وأحادية الاقتصاد العراقي عالية باتجاه هيمنة القطاع النفطي ومساهمة باقي القطاعات ضعيفة بالرغم من إمكانيات وقدرات العراق المتنوعة والمتوزعة على مدن ومحافظات العراق من شمال الى الجنوب .

تم اثبات صحة فرضية البحث انه بالامكان تبني آلية استخدام وإدارة فوائض عائدات النفط وتوجيهها نحو تحقيق تنمية سياحية مستدامة والذي يعد مسارا للتنويع الاقتصادي الذي يعزز التحول الهيكلي لما لها من قدرة فائقة على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتهيئتها ليكون لها دورا فاعلا في النمو الاقتصادي وزيادة قدرة العراق التنافسية وعلى مواجهة الصدمات الخارجية .

وعليه نقدم التوصيات التالية :

1- على الدولة ان تتبنى إستراتيجية تنمية القطاع السياحي والاعتماد عليه لكي يكون قطاعا قائدا ورائدا في الاقتصاد العراقي لان العراق يفتقد الى إستراتيجية واضحة ترسم الطريق الصحيح لكل الأطراف المعنية (من جانب الطلب والعرض)ولكافة المستويات العليا والتنفيذية والفنية في الجهة المسؤولة والمنظمة له والجهات ذات العلاقة .
2- الاهتمام بالانفتاح السياحي على العالم والعمل على وضع العراق على خريطة العالم السياحية والتسويق للعراق كموقع سياحي عربي وعالمي من خلال خطط تسويق تحدد أهم الأسواق الرئيسة والثانوية لتدفق السياح اليها .
3- دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتعزيز دور القطاع الخاص للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية السياحية وتحميله المسؤولية مع الدولة واخذ المهام الجادة في الاستثمار السياحي .
4- الإسراع في وضع القوانين التي تخلق بيئة استثمارية أمنة ومناسبة لحماية وضمان حقوق المستثمر (العربي والأجنبي) وممتلكاته وتحقق قلقه .
5- التأكيد على دور الإحصاء السياحي وتوفير المعلومة الدقيقة والبيانات المفصلية التي يهتم بها المستثمر والسائح على السواء من خلال مركز المعلومات السياحية تشرف عليه هيئة السياحة ووزارة التخطيط معا .
6- كذلك يجب الاهتمام بقاعدة مهمة (جعل القطاع النفطي محركا للقطاعات الأخرى) وقد دأب الاقتصاديون على الإشارة الى أن زيادة الإيرادات النفطية سيؤثر سلبا في التنويع عبر ازدياد مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لان التنويع الاقتصادي يؤدي الى استقرار الناتج في معدلات النمو إلا أن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة عبر سياساتها الاقتصادية استطاعت تخطي هذه المشكلة وجعلت النفط فاعلا ومؤثر في باقي القطاعات عبر توزيع الفوائض المتآتية من النفط على تنمية القطاعات الأخرى أسهم في تنميتها وهو جوهر التنويع الاقتصادي الهادف الى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتهيئتها ليكون لها دور في النمو الاقتصادي ، ولكن قد نواجه مشكلة اعتماد القطاعات الأخرى على فوائض النفط أيضا واعتمادية التغيير في هيكلها سيؤثر سلبا على فرص التغير الهيكلي والتنويع الاقتصادي ثم النمو الاقتصادي .

المصادر

(1) ساموبلسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة ناشرون – بيروت – لبنان -2006، ص286.

(2) سـمير حنا بهنام ، التغيرات الهيكلية في اقتصـادات دول نامية مختارة للفترة من (1967-1988) رسـالة ماجستير ، جامعة الموصل ،1991 ص3

(3) ابراهيم العسوي، التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة 2003 ص 110

(4) اسامة الخولي ، ابعاد التنمية المستدامة ، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، ابو ضبي ،2002، ص 51-52

(5) التنمية المسـتدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الدكتور قادري محمد الطاهر، ط 1 2013، بيروت –لبنان ص 9-10

(6)World Tourism Organization "collection of Domestic Tourism Statistics"Madrid,1995,-p11-12

(7)Robert Micintosh w.(1995)Tourism Principles ,Practice &Phibsophis, Jon wiley&Sons,NewYork-p7

(8) د.عبدالرحمن سـليم ، المفاهيم الاقتصـادية والفنية للتنمية السـياحية ، مجلة البحوث السـياحية – العدد السـادس 1984 ص10

(9) أ. الهام خضير شبر ، اهمية تكنولوجيا المعلومات في تنمية القطاع السياحي – دراسة نظرية ومقترحات مستقبلية على المستوى العرابي والمحلي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد التاسع والثلاثون لسنة 2014،ص 126

(10) إسـماعيل الدباغ ، الهام شـبر ،الاقتصـاد السـياحي ، نظريات الاقتصـاد الجزئي واسـتخدامها في الاقتصـاد السياحي ج 1 بغداد 2014، ص ص24-25

(11) مصطفى يوسف كافي ، السياحة المستدامة والسياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة ، الناشر الفا للوثائق ط1 الجزائر 2017 ص 134

(12) الاخضر عربي وصالح بزة ، تحليل اهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ، مجلة جيل الدراسات السياحية والعلاقات الدولية العدد 13 سنة2017 ص 47

(13) سنان الشبيبي ملامح السياحة النقدية في العراق ، ابو ظبي ، صندوق النقد العربي،2007، ص45

(14) د. علاء محمد موسـى حمدان ، التنويع الاقتصـادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصـادي ،مجلة عجمان للدراسات والبحوث المجلد السادس عشر – العدد الاول ص9-10

(15) طاهر جاسب البعاج/ التنويع الاقتصادي والامكانات في العراق ، الحوار المتمدن محور الادارة والاقتصاد العدد 5433 شباط 2017

(16) جمهورية العراق – وزارة التخطيط - خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ص 17-20

(17) أ.د. بلقاسم سعودي ود. عبد الصمد سعودي ، استراتيجية التنويع كبديل لتحقيق النهوض الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري وقائع المؤتمر الدولي الثاني والعلمي الثالث عشر لكلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية بالتعاون مع العتبة الكاظمية المقدسة تحت شعار تنويع الموارد والتحديات الراهنة للمدة 7-8 كانون الأول 2016

(18) م.د احمد جاسم محمد الخفاجي ، التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 114 لسنة 2018 ص 40

(19) Stephen Calkins, The new merger guidelines and the Herfindahl-Hirschman Index, Calif. L. Rev. (71) , 1983: 402 – 429.

(20) أ.د. كاظم كامل الكناني ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي. دار الدكتور للعلوم الطبعة الاولى بغداد ،2013،ص397

(21) جمهورية العراق - وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية, قسم الجهاز المركزي للإحصاء -2017

(22) جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء - قسم ميزان المدفوعات

(23) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصـاء ، مديرية احصـاء التجارة ،مسـح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة 2018 .

(24) جمهورية العراق ، وزارة الثقافة - هيئة السياحة, قسم التخطيط والمتابعة, بغداد 2016.

ملحق (1)

الناتج المحلي الاجمالي لكافة الانشطة في الاقتصاد العراقي بالاسعار الجارية للفترة 2005-2017

(وحدة القياس مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي لكافة الانشطة في الاقتصاد العراقي	الانشطة الاقتصادية الإنتاجية أو السلعية						الانشطة التوزيعية		الانشطة الخدمية والاجتماعية	
		التعدين والمقالع	الزراعة والغابات والصيد	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد		النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والفنادق وما شابه	المال والتامين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2005	73533598.6	42379784.7	5064158.0	971031.3	588352.9	2685034.7		5887625.9	4198765.4	5475744.6	6511223.5
2006	95587954.8	52851810.9	5568985.7	1473218.3	779387,5	3449743.6		6742912.0	6349971.6	7945806.5	10726238.4
2007	111455813.4	59018094.5	5494212.4	1817913.8	972816.6	4928470.3		7333112.6	6973333.7	10864645.4	14302388.3
2008	157026061.6	87166401.2	6042017.7	2644173.0	1843678.3	6585819.2		8573606.0	8392556.4	13429784.4	23410748.4
2009	130643200.4	55998048.1	6832552.1	3411291.9	2312350.1	5633715.1		8519812.6	10308751,8	14206142.7	23843822.1
2010	162064565.5	72905000.1	8366232.4	3678714.6	2909700.5	10263151.0		9452250.0	12458719.9	15367648.2	27038403.2
2011	217327107.4	115256423.7	9918316	6132760.8	3443117.8	10358530.0		101753883.9	14115747.4	17955240.4	305188246.6
2012	254225490.7	126435557.5	10484949.3	6919449.2	4440590.6	15416432.2		14439898.9	19637453.0	19674164.2	37488456.8
2013	273587529.2	125573889.5	13045856.4	6286042.4	4904011.0	20201574.9		18087977.4	20532172.7	21260326.7	43982719.1
2014	266332655.1	116852335.9	13128622.6	4999233.9	5846956.0	19098018.0		19452890.3	20931618.4	20611195.7	45836270.9
2015	194680971.8	65194040.7	8160769.7	4234716.9	5928489.7	12514765.3		20800702.2	21326778.9	16416237.9	41229607.7
2016	196924141.7	67400216.2	7832046.9	4436442.7	6450645.8	12260516.5		22618847.1	18593822.9	17799921.1	40985235.6
2017	225722375.5	88664813	6598384.8	5889495.1	6486406.1	12980346.7		23924453.1	18397289.6	19190615.6	46160940.5

المصدر :-الجدول من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية بغداد ،2017

دور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الامنية في تحقيق السلم والامن الاجتماعي

-دراسة على مديرية شرطة المحافظة الشمالية–شعبة شرطة خدمة المجتمع

-وزارة الداخلية مملكة البحرين

الدكتور بليغ علي حسن بشر

استاذ مساعد - رئيس مركز التعليم المستمر والشراكة المجتمعية –الجامعة الخليجية

هدى سمير عبدالله عبدالعال

مكتب التوعية والارشاد الامني - بشعبة شرطة خدمة المجتمع- مديرية شرطة المحافظة الشمالية

ملخص البحث

تعتبر المسؤولية الإجتماعية للمنظمات تعريفاً معاصراً، ولا زالت أبعاده وتطبيقاته، مكان للجدل بين المفكرين والباحثين، والتي شهدت اهتماماً في الأدبيات المعاصرة، لقد درست المسؤولية الاجتماعية كمفهوم يتعلق بالعديد من مفاهيم الإدارة الأخرى. ظهرت المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات في القرن العشرين عقب الثورة الصناعية ، فارتبط ظهورها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات من تقدم بفضل مختلف الاختراعات الإعلامية، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة موضوع الساعة، من خلال ما تعرضه من اخلاقيات متضمنة لأبعاد الاجتماعية و بيئية وثقافية، ان اشكالية هذا البحث كيف تساهم المؤسسات الامنية في خدمة المجتمع وتحقيق السلم الامن الاجتماعي عن طريق العديد من الانشطة الحديثة في مجال التوعية والتثقيف ومراعاة مصالح المجتمع ودارسة مشاكله واحتياجاته وحل قضايا بجانب دورها الفعال في الجانب الامني ونشر الامن والحد من الجريمة، ان اهمية هذا الموضوع تنبع من الدور الجديد للمؤسسات الامنية وتبني ادوار جديدة كانت مقصوره على القطاع المدني .

استهدفت الدراسة مديرية المنطقة الشمالية بصفتها نموذج الدراسة وكيف ساهمت في خدمة المجتمع والامن الاجتماعي ونشر السلم الاجتماعي من خلال ادوراها الاستراتيجية وانشاء شعبة خاصة بخدمة المجتمع، ان اهم محاور الدراسة الدارسة تشمل ماهية المسئولية الاجتماعية، تطورها، ابعادعا ومداخلها ومعوقات المسئولية الاجتماعية، ودور وزارة الداخلية ممثل بمديرية شرطة المنطقة الشمالية في تحقيق السلم الاجتماعي، اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي دراسة حالة مديرية المنطقة الشمالية، اما ادوات جمع البيانات في البحث فاعتمدنا على الاساليب الاولية وهى المقابلات مع الجهات المختصة لمعرفة دور المديرية في خدمة المجتمع، وكذا اعتمدنا على البيانات الثانوية من خلال الدراسات السابقة، والمواقع اليكترونية والبيانات الرسمية لوزارة الداخلية.

اما نتيجة البحث فتتمثل في اهمية المسئولية الاجتماعية لخدمة المجتمع وتحقيق السلم الاجتماعي حيث ان المؤسسات تعمل في بيئة عامة وهى جزاء من هذا البيئة وبالتالي يجب ان تعمل وتلتزم بمراعاة مصالحة في كل المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: المسئولية الاجتماعية، المؤسسات الامنية، الامن الاجتماعي، السلم الاجتماعي

The Role of Social Responsibility of Security organizations in achieving the Social Security and Peace
Case Study of the Northern Region Police Directorate
- Community Service Police Division –
Ministry of Interior of Kingdom of Bahrain

Abstract:

The social responsibility of organizations is a contemporary definition, and its dimensions and applications are still a place of controversy between thinkers and researchers which witnessed a focus in latest literature. I studied social responsibility as a concept related to many other management concepts. Social responsibility appeared in organizations in the twentieth century after the industrial revolution. It has been linked with the establishment of industrial projects and the progress experienced by institutions duo to various media inventions. The social responsibility has recently become the topic of the hour, through the ethics it presents including social and environmental and Cultural dimensions. The problematic of this research is how security organization contribute to the community and achieving the social peace and security through many recent activities in the field of awareness and education, taking into account the interests of society, studying its problems and needs, and solving issues besides its effective role in the security side and establishing security and reducing crime. The importance of this research comes from the new role of the security organization on social responsibility and the adoption of new roles that were limited to the civil sector.

The research targeted the Northern Region Police Directorate as case study and how it contributed to community service and social security and spreading the social peace through its

strategic roles and establishing a special division for community service. The most important areas of this study were defining what is social responsibility, its development, its dimensions and obstacles of it as well as the role of the Ministry of Interior representative by the Northern Region Police Directorate in achieving the social peace. The research implements the descriptive analytical approach for the case study of the Northern Region Police Directorate, while the data collection tools in the research use a primary method, which was interviews with the competent authorities to know the role of the Directorate in serving the community, and also relied on secondary data from previous studies, websites and the official reports of the Ministry of Interior.

As for the result of the research, it is represented in the importance of social responsibility to serve the community and achieve social peace, as the organizations operate in a general environment and they are part of this environment, so they must work and commit to this environment in all areas of security, economic, social and cultural.

Key words: Social Responsibility, Security Organizations, Social Security, Social Peace.

المقدمة:

ظهرت المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات في القرن العشرين عقب الثورة الصناعية ، فارتبط ظهورها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات من تقدم بفضل مختلف الاختراعات الإعلامية، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة موضوع الساعة، ولك من خلال ما تعرضه من اخلاقيات متضمنة لأبعاد الاجتماعية وبيئية وثقافية، ولك من اجل اعلاء مكانة المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات فكل انسان مسؤول اجتماعيا سواء كان داخل المؤسسة او مع المحيط الخارجي، وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية كونها تعمل على تحسين و تطوير صورة المنظمة امام المجتمع وكسب الثقة وتحسين ظروف أفراد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كذا القيام بأعمال خيرية وتطوعية وتوفير الخدمات المتنوعة والمشاركة لإيجاد حلول المشكلات، وبالتالي فهي تلك الأنشطة التي تمارسها المؤسسات اليوم عليها مسؤولية البحث عن مداخل جديدة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية كحل للمشاكل الاجتماعية التي تقع ضمن اطارها وتحويل تلك المشاكل الى فرص جديدة للمؤسسة والمجتمع.

إذ تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدول، وهى التزام مستمر من هذه المؤسسات فى تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة.

وفى المؤسسات الامنية في مملكة البحرين تم تاسيس الشرطة المجتمعية، حيث اعلنت وزارة الداخلية عام 2003 توجهها لتطبيق نظام الشراكة المجتمعية في المملكة، وفي يونيو 2004 تم الاعلان عن خطة لاستحداث شرطة مجتمعية تضم مائتي شاب وشابة من البحرينين في كل محافظة من المحافظات الخمس في البلاد.

وشهد التقدم لهذا الخدمة اقبالا كبيرامن قبل الشباب والشبات لانخراط في هذا القطاع، وتم تدريب 200 مواطن كدفعة اولى من دورة استمرت 6 اشهر ، تليها دفعة اخرى مكونة من 300 مواطن. وفي مارس 2007 اعلن عن مجموع انجازات افراد شرطة خدمة المجتمع في المحافظة الوسطى بلغ 5 الالف و274 خدمة من شهر نوفمبر عام 2005 خاى فبراير 2007. في مهمات تتمثل في المعاينه والتقييم الامني للمنشات والمؤسسات والمساكن وخصوصا موقع تركز الجريمة ضمن نطاق المحافظة، واجراء الاحصاء والتحليل الامني للجرائم والقيام باعمال الاستقبال بمديريات الشرطة، والدوريات الامنية الراجلة والراكبة كعامل اساسي للوقاية من الجريمة والاستجابة لاي حادث.(الشبراوي،2011).

مشكلة البحث:

على الرغم من الأهمية على الدراسات السابقة في مجال المسئولية الاجتماعية تظهر نقط ضعف المسئولية الاجتماعية إلا أن توجد معظم الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة في مملكة البحرين والتي تعمل على التوسع بوتيرة عالية لخدمة وتلبية الاحتياجات لكافة عناصرها ودعم المسؤولية الإجتماعية، وهي من القضايا الرئيسية التي يتمثل بجزء كبير في منظمات الأعمال، حيث أن وجود مسؤولية اجتماعية في

تحقيق التنمية المستدامة والسلم الاجتماعي للمجتمع ككل تعتبر من المزايا التنافسية في منظمات الأعمال و أحد العوامل الرئيسية لنجاحها واستمراريتها.

وفي هذا البحث نحاول التعرف على دور مجال المسؤولية الإجتماعية في المنظمات والمؤسسات الامنية في السلم والامن الاجتماعي ثم التنمية المستدامة، ومن خلال إجراء دراسة لأهمية ودور المسؤولية الإجتماعية في تحقيق السلم الاجتماعي وتحقيق متطلبات التنمية دراسة حالة على مديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية – شعبة شرطة خدمة المجتمع.

هدف البحث:

الهدف من هذا البحث هو معرفة دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الامنية في تحقيق السلم والامن الاجتماعي وتحقيق متطلبات التنمية، وعلى وجه الخصوص حالة مديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية – شعبة شرطة خدمة المجتمع، التي مارست ادوار استراتيجية مهمة في مجال خدمة المجتمع البحريني.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في جانبين رئيسين هما:

أهمية نظرية:

تتبع أهمية هذا البحث في دراسة دور المسؤولية الإجتماعية للمنظمات العامة الامنية في تحقيق متطلبات التنمية، وبالأخص على مديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية – شعبة شرطة خدمة المجتمع، وأهمية المسؤولية الإجتماعية، وتأثيرها على نجاح المنظمة واستمراريتها، كما أنه يمثل استكمال للدراسات المتعلقة بأهمية دور المسؤولية الإجتماعية في في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وخصوصا الامني .

الاهمية التطبيقية:

تتمثل أهمية هذا البحث من الجانب العملي في تقديم صورة واضحة عن الدور الاستراتيجي لشرطة خدمة المجتمع ومدى مساهمتة في تحقيق السلم الاجتماعي وانعكاستها على التنمية وتقديم العديد من النتائج التي سيتم التوصل إليها للقائمين على المسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال الحكومية والمنظمات الاخرى في مملكة البحرين، للعمل على أخذ الإيجابيات وتطبيقها، والتصدي على السلبيات والمعوقات التي تواجه المنظمة خلال تطبيقها للمسؤولية الإجتماعية ، والقيام على إيجاد الحلول لها

وإن دور المسؤولية الإجتماعية في المنظمات العامة والخاصة والمنظمات الامنية هي إحدى العوامل الرئيسية لنجاحها واستمراريتها في المنظمة، ويجب التركيز عليها.

المنهج :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي دراسة الحالة (شرطة المنطقة الجنوبية)، ودراسة الظاهرة وعلاقتها مع الطواهر الاخرى موضع الدراسة، وتم جمع البيانات والمعلومات عن طريق المصادر الاولية مثل المقابلات والمصادر الثانوية من مراجع وكتب ومقالات ومواقع رسمية الكترونية و امنية.

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين :

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق الامن الاجتماعي والتنمية والدراسات السابقة

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على شرطة المنطقة الشمالية في تعزيز المسئولية الاجتماعية وتحقيق الامن الاجتماعي وفق رؤية مملكة البحرين 2030م

المبحث الأول
الاطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق الامن الاجتماعي والتنمية والدراسات السابقة

سنتناول في هذا البحث الدراسات السابقة والاطار المفاهمي للمسئولية والاجتماعية للمؤسسات الامنية

المطلب الاول: الدراسات السابقة:

وفقاً للدراسات السابقة عن المسؤولية الإجتماعية سنتناول بعض دراسات سابقة، وهي كالتالي:

دراسة (ابوهربيد ،2017)

عنوان الدراسة: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة شركة توزيع كهرباء محافظات غزة بفلسطين".

هدفت الدراسة إلى: التعرف على المسؤولية الاجتماعية في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة بفلسطين، ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة: كافة العاملين بالشركة وعددهم (1026) موظفاً.

عينة الدراسة: اختيار عينة طبقية عشوائية بواقع (280) موظفاً لتمثيل هذا المجتمع، ووزعت عليهم الاستبانة، وتم استرداد 74.4% منها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن مستوى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركة المبحوثة كان بدرجة موافقة متوسطة وبوزن نسبي (63.55%) ، ومستوى توافر الميزة التنافسية كان بدرجة موافقة متوسطة وبوزن نسبي (60.79%) وان هناك يوجد علاقة ارتباط دالة احصائيا (845) بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية (مجتمعة) وكذلك بين كل بعد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية. وان تؤثر ابعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية فقد فسرت مانسبته (70%) من الاختلاف (التباين) في المتغير التابع الميزة التنافسية. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق بين اجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس وسنوات الخبرة بينما لم تظهر فروق للمتغيرات الأخرى (العمر، المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي)، وأظهرت الدراسة وجود فروق بين إجابات المبحوثين بالنسبة للمتغير التابع (الميزة التنافسية) تعزى للجنس والمؤهل العلمي ، ولم تظهر فروق لباقي المتغيرات(العمر، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

قدمت الدراسة عدد من التوصيات وهي:على الشركة المساعدة في المناسبات الخاصة بالموظفين مثل الزواج والحج والعمرة والخ .. ودعم الشركة لصندوق الموظفين بمبلغ شهري لتشجيع وتحفيز الموظفين وخلق صورة ايجابية عن ادارة الشركة. زيادة اهتمام الشركة بالموضوعية والاستقلالية والقدرة على مراعاة توازن المصالح من خلال بناء علاقات قوية وايجابية مع المجتمع (المستهلكين، الحكومة، الجهات الدولية) بحيث تساهم في تحسين سمعة الشركة ومن ثم تحسين أوضاعها. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية باستخدام عدد من الأبعاد التي لم يتم استخدامها في هذه الدراسة.

دراسة (الزويد 2017).

عنوان الدراسة: "دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية " في الرياض بمملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى: التعريف بالمسؤولية الإجتماعية لمؤسسات التعليم العالي، والتعرف على مدى إدراك رؤساء الأقسام الإدارية والأكاديمية لدور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الإجتماعية، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الإجتماعية، والوقوف على أساليب تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الإجتماعية، والتعرف على التصور الإستراتيجي المقترح لدور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الإجتماعية .

منهج الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في رؤساء الأقسام الإدارية والأقسام العلمية في جامعة حائل ويبلغ عددهم (450).

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (170) من منسوبي جامعة حائل وبعد توزيع الأستبانات وتجميعها بلغ عدد الإستبانات المعادة (158) وبعد فرز الإستبانات تبين أن عدد (8) إستبانات غير صالحة للتحليل وتم استبعادها وأصبح عينة الدراسة عدد (150) من منسوبي الجامعة .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أبرز ملامح إدراك رؤساء الأقسام الإدارية والأكاديمية لدور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الاجتماعية تتمثل في اشتمال رسالة ورؤية مؤسسات التعليم العالي على خدمة المجتمع . أبرز المعوقات التي تحد من دور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الاجتماعية تتمثل في عدم وجود متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية داخل الجامعة . أبرز أساليب تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الاجتماعية تتمثل في توظيف البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع. أبرز ملامح التصور الاستراتيجي المقترح لدور مؤسسات التعليم العالي في المسئولية الاجتماعية تتمثل في ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية وواقع المجتمع وقضاياه.

قدمت الدراسة عدد من التوصيات وهي: تعزيز ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية وربط التعليم الجامعي بواقع المجتمع وقضاياه. العمل على انشاء إدارة مستقلة داخل مؤسسات التعليم العالي تعني بالمسؤولية الاجتماعية. العمل على وضع خطة إستراتيجية تتعلق بتنمية المسئولية الاجتماعية تنفذ سنوياً تنفذ خلال العام الدراسي. العمل على ربط المخصصات السنوية للجامعات بما تقوم به من مسؤولية اجتماعية. ربط تقييم أعضاء هيئة التدريس بمقدار ما يقدمه من مساهمات تخدم المجتمع وتقديم حوافز لهم.

المطلب الثاني: ماهية المسئولية الاجتماعية

اولا: مفهوم المسؤولية الإجتماعية:

هناك عدة تعاريف لمفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات، ويوجد اتجاهين من التعاريف الاتجاه الأول هو ماتتفق حوله التعاريف الأكاديمية، أما الاتجاه الثاني هو ما اجتمعت به التعاريف الصادرة عن المنظمات والهيئات المحلية والدولية، وإن معظمها اختلفوا باختلاف وجهات النظر. لذلك سيتم عرض أهم التعاريف وهي كالتالي:

عرف (روبنز ، 1999) بأن المسؤولية الإجتماعية للمنظمة مرتكزة على إعتبارات أخلاقية مستندة على الأهداف بشكل التزامات طويلة المدى تقوم بها المنظمة بما يعزز صورتها وسمعتها أمام المجتمع.

وعرف (Steckmest,1982) بأن المسؤولية الإجتماعية هي هي التزام أصحاب القرار في انتهاج أسلوب العمل يحمي من خلاله المجتمع وتحقيق لهم الرفاهية فضلاً عن تحقيق مصالحهم الخاصة.

وجاء تعريف (Steiner & Miner, 1977) بأن المسؤولية الإجتماعية هي إحدى انشطة المنظمة والتي من خلالها تتحمل عبء الاسهام لخدمة العاملين داخليا (مثل الاهتمام باحتياجات العاملين لكل عامل له أسره فتهتهم بالفرد وعائلته بالتغذية بالراتب بالصحة والتعليم) ومعالجة مشكلات المجتمع خارجيا (تعالج مشكلة البطالة – الفقر – مشاكل البنية التحتية والخ).

وكما عرف (دراكر،1977) بأن المسؤولية الإجتماعية هي التزام المنظمة بمجتمعها من خلال المساهمة في مجموعة واسعة من الأنشطة (على سبيل المثال، الخدمات الصحية وخلق فرص العمل)، معالجة مشاكل السكن والمواصلات، رعاية الأيتام، الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، محاربتها للفقر، ومكافحتها لتلوث للبيئة وغيرها.

و**حسب المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة:** المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال هي التزامها المستمر بالسلوك الأخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع تحسين نوعية حياة موظفيها وأسرهم ، والمجتمعات المحلية والعادية. (روبنز ، 2004).

المنتدى الدولي لقادة الاعمال : المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال تعني سلوكًا تجاريًا مفتوحًا وشفافًا قائمًا على المبادئ الأخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وقد تم تصميم هذه المسؤولية لتوفير قيمة مستدامة للمجتمع بأكمله والمساهمين. (مولاي و بوزيدي ، 2011).

منظمة الأمم المتحدة: تعرف "بأنها تتسم المنظمات بروح المواطنة العالمية"، التي تغطي كلا من حقوق ومسؤوليات المنظمات عبر الوطنية في السياق الدولي. وبإمكان المنظمات عبر الوطنية ان تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من المبادئ والقيم والعادات المتفق عليها عالميا في ممارسات المنظمات وفي دعم السياسات العامة المناسبة على السواء في مجالات عديدة لحقوق الانسان ،وفي ظروف العمل و حماية البيئة. (Frank , 2007)

البنك الدولي: يقصد بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال الالتزام من خلال التعاون مع العمال وأسرهم والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل ،و ملتزمون بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحسين مستويات المعيشة بطرق مفيدة للأنشطة التنظيمية والتنمية الاقتصادية. (Frank, 2007)

اما مفهوم الامن الاجتماعي شهد تنوعا شديدا في الدراسات التى تناولتها سواء من موضوعاتها او منطلقاتها او عواملها المختلفة، وذلك تبعا لاختلاف الغايات والاهداف الى سعت تلك الدراسة الى تحقيقها، ويبدو ايضا ان حال معظم تعريفات الامن الاجتماعي يغلب عليها النظرة الاحادية من خلال عدم شموليها لجميع حوانب الحياة التى يعيشها الفرد،ويقصي الجانب المادي والممارسات الاجتماعية الاخرى، والبعض الاخر يركز على الجوانب النفسية في المجتمع، ومنهم من يهتم بتعريفات الامن الاجتماعي بالجانب التنظيمي ويبرز الجانب الشرطي والجنائي.

ويهرف هاشم الزهراني الى أمن الاجتماعي بانه امن الامة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق الحماية لحقوقها العامة ومصالحها الاجتماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والفكرية والاجتماعية ،ففيها صيانه نظمها وحماية مؤسساتها والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها (محمد يحي الدين عوض،1992)

وتقوم الأجهزة الأمنية بدور اجتماعي كبير يظهر من خلال الإجراءات التالية:

التوظيف المستمر لرجال الأمن في مختلف أجهزة الأمن وما يتبع ذلك من إنشاء معاهد وكليات للعلوم الأمنية وبناء المدن الأمنية والحضارية والمساهمة في تقليل نسبة البطالة في المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لرجال الأمن وأسرهم وتعويضهم عند الوفاة أو التقاعد أو الإصابة أثناء العمل، وذلك لأهمية الدور الأمني الذي تمارسه السلطة التنفيذية والذي تسهم من خلاله في تطور وتنمية المجتمع في الدولة (سلطان، 1986)، الإشراف على دور الرعاية الاجتماعية للمخالفين الأحداث أو للنساء اللاتي يقعن في الجرائم والمخالفات. (سلطان،1986).

ثانيا: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

مرت المسؤولية الاجتماعية اثناء تطورها عبر عدة مراحل تاريخية ، و فيما يلي يتم تطرق للتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية وهي (الغالبي والعامري،2010):

أ-الثورة الصناعية واليد الخفية لادم سميث:

تشكل الثورة الصناعية حدث عظيم في الحياة البشرية، اذ كانت بداية الاختراعات العلمية تستعمل في منظمات الاعمال مركزة على الجهود في تطوير الأداء اقتصادياً. ومن جانب الاهتمام بالبيئة الداخلية للعمل ومحاولة كسب اكبر كمية من العوائد، ليتمكن تقسيمها في التوسع او بناء عدة مصانع حديثة. وكان هناك وجود استغلال غير طبيعي لجهود الموظفين والموارد البشرية مثل كانوا يشغلون الأطفال والنساء وكافة الموظفين لساعات طويلة في ظل الصعوبات التي يعانون فيها في قساوة العمل وبأجور ضعيفة جداً.

(الطاهر خامرة، 2007).

ب: العلاقات الانسانية:

حيث بدأت الاهتمام بالمستفيد الأول (المالكون)، وذلك لتتزايد التلاعب على العاملين وإصابات العمل المتعددة يؤدي هذا الى ظهور تيارات تتطلب تأمين الصحة والسلامة والأمان في مكان العمل وتقليص ساعات وقت العمل، والأفضل إعادة النظر في ظروف بيئة العمل المختلفة، والشعور هو تجارب هوثون وهي دراسات تم التعرف من خلالها على تاثير الاهتمام بالموظفين و ظروف بيئة العمل على الإنتاجية والإنتاج، وقد أسفرت المؤسسات اهتماما كبيراً بالعاملين وذلك لزيادة الإنتاج وزيادة أسهم عوائد المالكين، ومن هنا

نرى ان المسؤولية الاجتماعية هي تحقيق وإنجاز العائد المناسب الي يحقق من خلاله المصلحة الذاتية للموظف و مصالح المستفيدين الآخرين.

ج :ما بعد الحرب العالمية الثانية و التوسع الصناعي:

هذه واحدة من المراحل المهمة لإطلاق المفهوم المعاصر للمسؤولية الاجتماعية، وتم الخلص العديد من الدول من الحكم الديكتاتوري والفاشي وسقطت العديد من الأنظمة واجراءات عسكرية و وتغييرها بنظم ديمقراطية بالمشاركة السياسية. وتم التطرق بشكل واسع في مفهوم الديمقراطية الصناعية وتنمية دور النقابات وتعالت اصواتها بالمطالبة بتحسن وتطور ظروف بيئة العمل وسن القوانين لحماية الموظفين وتعزز المشاركة في مجالس الإدارة، وقد تنمي النظام الاشراكي في الاتحاد السوفيتي وبدات معظم الدول تسير وفق عمل النهج الشيوعي، وكل الاحداث أثرت بشكل واسع على شركات الاعمال حول العالم ، فالمشاركة باتخاذ القرار و تحديد حد ادنى للرواتب واشراك الموظفين ونظم التأمين الاجتماعي الصحي وقوانين معالجة الحوادث التي تحدث في العمل و ظهور جمعيات تحمي المستهلك في العالم العربي نتيجة التطورات المذكور اليها من قبل، ان هذا تم بنقل نوعية واقعية لتبني المسؤولية الاجتماعية من منشئات الاعمال و أخذ بعين الاعتبار انه ليس عرضاً نظريا.

ثالثا: أهمية المسؤولية الإجتماعية:

هناك عدة وجهات نظر مختلفة عن تبني المنظمات من الدور الاجتماعي، وبشكل عام يوجد اتفاق بالمسؤولية الاجتماعية، ولكن المسؤولية الإجتماعية تحقق مجموعة مميزات بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة، و أهمها ما يلي:

أ:أهميتها للمجتمع:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وذلك بهدف توفير حق العدالة و والالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص ، اذا يعتبر قيمة مهمة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة.
- تطوير نوع الخدمات التي تقدمها للمجتمع.
- زيادة الوعي بين المنظمات و مختلف الفئات لأصحاب المصالح من خلال الاندماج التام بينهم.
- الرقي بالتطور من خلال زيادة الوعي الاجتماعي على الافراد والمساهمة بالشعور بالعدالة الاجتماعية والاستقرار (فريدة ويليه، 2011).

ب:أهميتها للدولة:

- التقليل من الأعباء التي تتحملها الدولة (المالية والمعنوية) وذلك من أجل أداء مهامها و خدماتها الصحية و التعليمية و الثقافية و الاجتماعية والخ...
- الالتزام بالمسؤولية البيئية يؤدي الى تعظيم أرباح الدولة نتيجة الوعي البيئي للمنظمات بأهمية دعمها واسنادها في تحمل التكاليف الاجتماعية العادلة.
- يساهم في التطور التقني للتكنولوجيا ويساهم في معالجة مشكلة البطالة والفقر والخ..

ج: أهميتها للمؤسسة:

- تحسن صورة المنظمة في المجتمع وخصوصاً لدى العملاء و العمال خاصة اذا افترضنا ان المسؤولية تمثل مبادرات طوعية خيرية اجتماعية للمنظمة تجاه اطراف مباشرة او غير مباشرة.
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسن بيئة العمل ، مما تمنح روح مبدأ التعاون بين جميع الأطراف.
- وفقًا للمتغيرات الناتجة ، تشكل المسؤولية الاجتماعية استجابة فعالة في احتياجات المجتمع ، كما ان هناك مزايا أخرى تمثل في المردود المادي او العائد و الأداء المتطور بكفاءة وفاعلية نتيجة تبني هذه المسؤولية(محمد جودت ناصر، علي الخضر،2014).

رابعا: فوائد المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من الفوائد أهمها:

1- تدل التقارير الاقتصادية الدولية الى ان المؤسسات التي تساهم في تحقيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يرفع من معدل الربحية فيها عن 18% مقارنة عن المؤسسات التي التي ليس لديها أي برامج في

المسؤولية الإجتماعية ، المساهم بالتزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل كبير في تحسين وتطوير سمعتها ، اثبتت البحوث و الدراسات ان المؤسسات التي تتم بتطبيق فكرة المسؤولية الاجتماعية طورت بمعدل 4 اضعاف مقرنة عن المؤسسات التي لم تتبع هذه الفكرة ، التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية التي يساعد بخلق علاقة قوية مع الحكومة في التعامل مع المشاكل أو النزاعات والصراعات القانونية التي قد تواجهها هذه المؤسسات عند تنفيذ أنشطتها.

خامسا: مداخل المسؤولية الاجتماعية:

1- **المدخل التقليدي:** كلما زادت المنافسه بين المؤسسات سيزيد الطلب على الايدي العامله اذا زاد الانتاج والمبيعات سيزداد الطلب على الايدي العاملة وتعالج مشاكل الفقر والبطالة مما سيحقق الربح وتحقيق المصلحه العامه (البكري،2010:35).

2- **المدخل الإجتماعي:** اذا يهتم المدخل بمعالجة القضايا الاجتماعية المعقدة ، التزام المنظمة بالعمل على وفق مصالح ومتطلبات المجتمع ،على الشركات الاهتمام بالمواطن والايتام والمساكين والصحة (الغالبي والعامري،2010:63).

3-**مدخل التكلفة:** المسؤولية الاجتماعية احدى مجالات وبنود الانفاق التي يجب على المنظمه ان تراعيها عند دراسة تكاليف انشطتها من اجل البقاء والاستمرار والنمو. (مصطفى ،2009:80).

4- **المدخل الإداري:** فقد تم التحول من الهدف الاحادي للمنظمة والمتمثل بتعظيم الربح الى زيادة هدف اخر يتمثل في تعظسم الرضاء للمدريرين انفسهم، وامتداد هذا الرضاء الى العناصر المؤثره والمتفاعلة معه. (البكري،2008).

5- **المدخل القانوني:** وضع اطار قانوني تشريعي لضبط سلوك المنظمة وحماية المجتمع والبيئة من السلوك الضار والتصرف غير السليم (مصطفى ،2009:80) .

6- **المدخل الأخلاقي:** عدم انتهاك المبادئ المتفق عليها – اعطاء السلوك الاخلاقي الاولوية واعتبار الاهمية الحساسة للاخلاق وتشجيع الافراد لاتخاذ المسؤولية الاجتماعية بشكل اكثر جدية والعمل الجماعي واحترام وجهات النظر المختلفة (شاو،2005:130).

7- **المدخل الخيري:** ان المنظمة ملزمة تجاه مختلف القوى الخارجية: الاخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعه في البيئة الخارجية ووضع السياسات التنظيمية. ووضع الاهداف التنظيمية في ضوء متطلبات واحتياجات القوى واتخاذ الخطوات والاجراءات المناسبة نحو تبادل المنفعه بين المنظمة والاطراف.. (جاد الرب،2010:15). .

سادسا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تشمل ابعاد المسؤولية الاجتماعية في:

1- **البعد الإقتصادي:** و تعني العمل على انتاج السلع و الخدمات التي يرغب المجتمع فيها ويبيعها بربح، أي على شركات الوفاء بمسؤوليتها الأساسية كوحدات اقتصادية في المجتمع (Carroll,1991:405)

2- **البعد القانوني:** يمثل المسؤوليات القانونية للاعمال التجارية وجميع وجهات النظر تقبل شرط التقيد بالقوانين والانظمة المعمول بها في المجتمع (الغالبي والعامري،2006).

3- **البعد الأخلاقي:** وما يتعلق بالمجتمع وبما هو منصف و عادل او تماشيا مع احترام وحماية الحقوق المعنوية لاصحاب المصلحة(الربيعي 2010:10)

4- **البعد الخيري:** تتمثل في اتخاذ القرارات بشأن أنشطة معينة او التبرعات الخيرية للجهات الوطنية التدريب فالعمل الخيري هو المطلوب اجتماعيا وكل من هذه المسؤوليات تضم عنصرا من اجمالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (الخفاجي، الغالبي 2009،57).

ومن خلال الشكل (1) يبين هرم أبعاد المسؤولية الإجتماعية (Carroll,1991):

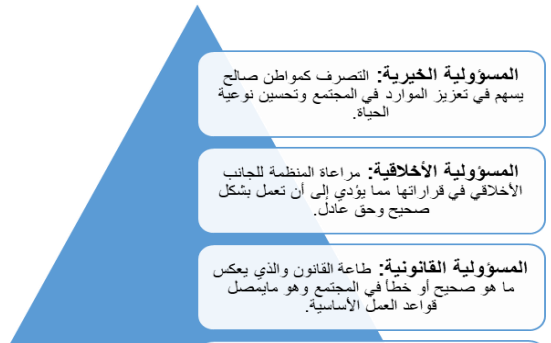

الشكل (1) هرم أبعاد المسؤولية الإجتماعية

سابعا: عناصر المسؤولية الاجتماعية:

1- **المسؤولية الإجتماعية تجاة العاملين**: هو تزويد الأفراد بفرص عمل متساوية دون التمييز ضدهم حسب الجنس واللون والعرق ، وإعداد برامج تدريبية لجميع العمال لتحسين مهاراتهم. ، (السيد أحمد عثمان، 1996).

2- **المسؤولية الإجتماعية تجاة العملاء (الزبائن)** : تتمثل في تلبية حاجات ورغبات الزبائن من خلال تقديم لهم المنتجات والخدمات من نوعية وأسعار مناسبة، وأن تتميز المنتجات بمصداقية في المعلومات، وتقديم لهم منتجات تكون صديقة للبيئة (اللولو،37،2009).

3- **المسؤولية الإجتماعية تجاة المجتمع المحلي:** فاذ يجب على الشركات الاهتمام بهذه الشريحة اهتماماً كبيراً، من خلال توفير لهم الرفاهية العامة، والتي تشمل: البذل في سبيل الانسانية، المواصلات والنقل، الاسكان، الخدمات الصحية، انشطة اخرى (احترام العادت والتقاليد–عدم خرق الاداب العامة، (محمد فلاق، 2018).

4- **المسؤولية الإجتماعية تجاة البيئة**: تتمثل من خلال السياسية البيئية بمدى الوضوح والاستقرار والشمولية، وربط الاداء البيئي برسالة المنظمة ،تقليل المخاطر البيية من مصادر التلوث. (DouglasK2000K187).

ثامنا: معوقات تطبيق المسؤولية الإجتماعية:

يقصد بالمعوقات في هذا البحث تلك الصعوبات التي تواجه المنظمات وتؤثر في قدرتها على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العوامل المرتبطة بالأبعاد المحيطة بها في المجتمعات .

أ- المعوقات التي تواجه عمل المنظمات في تنفيذ دورها المجتمعي:

يمكن تقسيم المعوقات الى ثلاثة اقسام : (المغربل ، فؤاد، 2008 : 5)

1- المعوقات الإدارية:-

ان نجاح العملية الإدارية في المؤسسات والهيئات والمنظمات الاجتماعية ، والقدرة على تطبيق المشاريع والبرامج وتقديم الخدمات بمهارة ودقة عالية وبحسب متطلبات المستفيدين ضمن الميزانية المقرة مع مراقبة عمليات التقييم للوصل الى افضل تطبيق ممكن، مرتبط بقدرة هذه المنظمات على تذليل وقهر الصعاب التي تواجهها، فإذا ما استطاعت هذه المنظمات مقاومة العقبات التي تواجهها، عندها ستتمكن تلك المنظمات من الثبات و الاستقرار في مجال تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعيش فيه.

2- المعوقات القانونية: التقيد بفعاليات و ممارسات معينة ورد فيها نص قانوني غياب اللائحة الأخلاقية، والتي تحدد فيها قواعد السلوك، وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم المعمول بها.

3- المعوقات المالية:-

عدم إمكانية التوافق بين الاعمال المربحة واعمال المنظمة المتعاونة اجتماعيا. (القرني 2014 : 455)

عاشراً: العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والإستدامة والامن الاجتماعي :

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات والأفراد في وقتنا الآن عامل مهم في نشاط الأعمال وتنمية المجتمع فلا نستطيع تحقيق الاستدامة من دون المسؤولية الاجتماعية، إذا فهي علاقة تكاملية ترابطية.

المسؤولية الاجتماعية هي إحدى انشطة المنظمة والتي من خلالها تتحمل عبء الاسهام لخدمة العاملين داخليا (مثل الاهتمام باحتياجات العاملين لكل عامل له أسره فتهتهم بالفرد وعائلته بالتغذية بالراتب

بالصحة والتعليم) ومعالجة مشكلات المجتمع خارجيا (تعالج مشكلة البطالة – الفقر – مشاكل البنية التحتية والخ).

الاستدامة هي الديمومة لتلبية المتطلبات والحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية لجميع الناس، بما في ذلك جميع الفرص لتحسين الحياة .(مثل تطوير الارض والمدن والبيئة، الاستمرار في العطاء للانسان، المحافظة على الموراد الطبيعية (الأنهار، النفط، الآبار، البحار والخ..)

المبحث الثاني
دراسة تطبيقية على شرطة المنطقة الشمالية في تعزيز المسئولية الاجتماعية وتحقيق الامن الاجتماعي وفق رؤية مملكة البحرين 2030م

يتناول هذا المبحث الجانب العملي، لدور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الامنية في تحقيق متطلبات الامن الاجتماعي والتنمية (دراسة على مديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية – شعبة شرطة خدمة المجتمع)، وتم اختيار المديرية لإعتبارها مؤسسة حكومية أمنية خدمية وهي إحدى مديريات وزارة الداخلية في مملكة البحرين، ولأنها من المنظمات الحكومية الرائدة والداعمة لمملكة البحرين، ولديها العديد من المساهمات الفعالة في دعم المسؤولية الإجتماعية تجاه موظفيها وعملائها والمجتمع والبيئة، لذا تم اختيارها لتميزها في جانب الشراكة المجتمعية وذلك بتفعيل الشراكة والتواصل مع المجتمع وإيجاد مناخ صحي آمن وتحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع ،هذا مما سيثري ويعطي قيمة لهذا البحث.

المطلب الاول: نبذة تعريفية عن مديرية شرطة المحافظة الشمالية:

مديرية شرطة المحافظة الشمالية هي إحدى المديريات الأمنية التي تتبع وزارة الداخلية وتختص بحفظ الأمن وتقديم خدماتها للجمهور في منطقة جغرافية معينة، ومقرها بمنطقة مدينة حمد (دوار 17) ويرأسها العميد / خالد ربيعة سنان الدوسري بمسمى مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية، وتتكون من عدد (4) مراكز أمنية وعدد (4) شُعب أخرى وكذلك بعض المكاتب المستحدثة وهي على النحو التالي:

أ- مركز شرطة مدينة حمد الجنوبي، مركز شرطة مدينة حمد الشمالي، مركز شرطة البديع، مركز شرطة الخميس (أ).

ب- شعبة الشؤون الإدارية، شعبة البحث والتحري، شعبة العمليات، شعبة شرطة خدمة المجتمع.

ج- المكاتب المستحدثة (مكتب التوقيف وشؤون الموقوفين، مكتب العقوبات والتدابير البديلة، ومكتب الجودة الإدارية).

كما تسعى المديرية من خلال المراجعة الدورية والشاملة، وتلمس احتياجات المواطنين ورصد أبرز الظواهر السلبية وإيجاد حلول لمواجهتها وتقديم أفضل مستويات من الجودة للخدمات التي تقدمها، وهذا يعد جزء بسيط مما تقوم به إلى جانب هدفها الرئيسي المتمثل في حفظ الأمن العام في سبيل تحقيق السكينة العامة والاستقرار.(https://www.policemc.gov.bh/news/ministry/58564)

تلتزم مديرية شرطة المحافظة الشمالية بتنفيذ نظام إدارة جودة موثق وإعداد دليل إجراءات يبين كيفية تحقيق الجودة المطلوبة من قبل العميل الداخلي والخارجي بشكل صحيح من أول مرة وكل مرة، وتطوير نظام رقابة فاعل ومستمر على تقييم أداء الضباط وضباط الصف والأفراد في تقديم الخدمات وتهيئة كافة عناصر جودة بيئة العمل.

المطلب الثاني: تاسيس شعبة شرطة خدمة المجتمع:`

تأسست شرطة خدمة المجتمع في مملكة البحرين في عام 2005م كجهاز تابع لوزارة الداخلية، يتميز بكونه حلقة وصل بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني، يعمل على تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية و تنمية الوعي والحس الأمني من خلال تفعيل دور أفراد المجتمع ومؤسساته وأجهزته في معالجة ومحاربة السلوكيات غير السوية والتي تقود لإرتكاب الجرائم بهدف الوقاية من الجريمة.

شعبة شرطة خدمة المجتمع بمديرية شرطة المحافظة الشمالية يترأسها المقدم محمد عبدالرحمن الغتم، وحيث تتكون الشعبة من فرعين فرع الوقاية من الجريمة ، الفرع الثاني فرع شرطة خدمة المجتمع.

المطلب الثالث: جمع المعلومات والبيانات عن المسئولية الاجتماعية للمديرية:

تم جمع المعلومات عن طريق المقابلات وهى طريقة علمية واكثر مصداقية حيث ان المعلومات تكون من مصادر اولية مختصة في موضوع البحث:

اولا: أسلوب التواصل مع موظفي شعبة شرطة خدمة المجتمع بمديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية:

تم إجراء زيارة ميدانية لشعبة شرطة خدمة المجتمع بمديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية لكوني (الباحثة هدى سمير) أحد موظفي المديرية بوزارة الداخلية، وتم عمل مقابلة مباشرة شخصياً مع رئيس شعبة شرطة خدمة المجتمع بمديرية شرطة المحافظة الشمالية المقدم / محمد عبدالرحمن الغتم، وتم مقابلة موظفي الشعبة بأخذ جولة تعريفية على جميع أقسام الشعبة، وبالإضافة إلى جولة ميدانية خارج الشعبة وذلك للاطلاع عن قرب عن المهام الذي يعملون به، وذلك بسبب الظروف الراهنة لتفشي (فايروس كورونا كوفيد -19)، تم مشاركة أفراد شرطة خدمة المجتمع ميدانياً في أحد المجمعات التجارية وتوزيع البروشرات التوعوية للمواطنين والمقيمين وإرشادهم بضرورة إرتداء كمام الوجه عند الخروج للأماكن العامة وعدم التجمع لأكثر من 5 أشخاص، وذلك حسب توجيهات وقوانين مملكة البحرين الاحترازية لمواجهة الفايروس، الحمدلله لم أواجه أي صعوبة بالقيام بهذه الزيارة، ، وتم الرد في المقابلة على جميع الأسئلة عن المسؤولية الإجتماعية.

ثانيا: أسئلة المقابلة الموجهة لشعبة شرطة خدمة المجتمع بمديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية:

س1: هل لديكم مسؤولية إجتماعية في المديرية؟

نعم، حيث تأسست شرطة خدمة المجتمع في المديرية عام 2005م ، وتحيي الوزارة يوم الشراكة المجتمعية الذي يصادف 18 من مارس من كل عام، عبر فعاليات ميدانية مع المواطنين والمقيمين. وتعمل شعبة شرطة خدمة المجتمع على مد جسور الشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة للمساهمة في الوقاية والعلاج من أجل مجتمع واعي وآمن ، حيث تتم من خلال هذه العلاقة تعزيز الثقة بين رجال الشرطة والمواطنين وإبراز الدور الاجتماعي والإنسان للشرطة إلى جانب الدور الأمني بالمشاركة في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية.

س2: وماهو دوركم إتجاه المسؤولية الإجتماعية؟

أن دور رجال شرطة خدمة المجتمع لا يخفى على أحد، وهو دور محوري وهام جدًا في المجتمع وخير مثال لمبدأ الشراكة المجتمعية الذي تسعى وزارة الداخلية إلى تفعيله دائما مع مختلف مؤسسات وأفراد المجتمع المدني ومن خلال:

1. تواجدهم في الأماكن العامة، كالأسواق والمجمعات والمهرجانات التي تحتضنها المملكة، وذلك للتدخل في حال وقوع أي مشكلة والعمل على حلها أو اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.
2. كما أن دورهم لا يقتصر على ذلك، فهم يقومون بالحملات التوعوية والتثقيفية التي تهدف إلى تعزيز الأمن المجتمعي، بالإضافة إلى التعريف بدورهم وعملهم الذي يتركز على معالجة السلوكيات الخاطئة والقضاء عليها.
3. بالإضافة أن عملهم يعزز الدور المشترك بينهم وبين أفراد المجتمع للتصدي للجريمة والعمل على ضمان أمن واستقرار المجتمع والسلم الأهلي.

س3: ما مدى أهمية الدور الإستيراتيجي؟

تعمل شعبة شرطة خدمة المجتمع وفق خطط مدروسة تتضمن الرؤية والرسالة والأهداف وتوجهها الإستيراتيجي على ضوء المتغيرات المحيطة المواكبة للعصر لضمان تحقيق التطوير في أدائها بكل حرفية ومهنية عالية ،وتقوم استراتيجية شرطة خدمة المجتمع التي تسلط ضوئها نحو منع الجريمة قبل وقوعها،

بحيث تسير في اتجاهين الأول وهو الوقاية من الجريمة والثاني في تقديم خدمات تصب في مصلحة أمن وسلامة المواطن والمقيم.

فروع شعبة شرطة خدمة المجتمع يتكون من فرعين أساسيين هما:

أولاً: فرع الوقاية من الجريمة:

حفظ الأمن والنظام وهو يعتبر احد الواجبات الأمنية ويتمثل في خدمة المواطنين والحفاظ على سلامتهم من خلال تسيير الدوريات الراجلة والراكبة ومن أمثلتها، تكثيف وجود الدوريات الراجلة من عناصر شرطة خدمة المجتمع الإناث والذكور أمام المدارس لضمان تسهيل سير الحركة المرورية ومنع وجود الفوضى أمام المدارس حفاظاً على سلامة الطلاب وضمان سير العملية التعليمية بنجاح، وتكثيف وجود الدوريات الراجلة والراكبة من الإناث والذكور في الشوارع العامة والتجارية كالأسواق لرصد حالات التسول، وخدمة المواطنين أيضا من خلال تلقي البلاغات واستقبال شكاوى المواطنين سواء بالمركز أو عن طريق الهاتف.

ثانياً: فرع شرطة خدمة المجتمع:

الشراكة المجتمعية وهو يعتبر أحد مهام شرطة خدمة المجتمع ويتمثل في:

أ: تقديم خدمات وانشطة اجتماعية: تقديم خدمات وأنشطة وبرامج للمواطنين كالمشاركة في الاحتفالات، والفعاليات، والمناسبات الاجتماعية، والدينية، والثقافية الوطنية والرياضية، كالمشاركة في اليوم العالمي لمدمني المخدرات، ومهرجان العيد الوطني بالإضافة إلى المشاركة في فعاليات موسم التخييم، والقيام بالزيارات الميدانية بالتعاون والتنسيق مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني الحكومية والخاصة بغرض تقديم خدمات وبرامج توعوية وتثقيفية، ومثال على ذلك زيارة مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى تقديم ندوات ومحاضرات تثقيفية توعوية لطلاب المدارس بمختلف مراحلها.

ب: البحث العلمي: ومن أجل تطوير الأجهزة الأمنية ، ومن أجل حسن توجيه الخبرات والأدوات، لابد من الاهتمام بالبحث العلمي لوضع استيراتيجيات الأمن القومي، طبقاً لاحتياجات الدولة، ومن ثم تبدأ بمرحلة التخطيط لتحويل توصيات ونتائج البحث العلمي إلى منطلق جوهري وبعد ذلك تعتمد الخطة وتعمم ويبدأ التنفيذ.

س4: كيف تربط المسؤولية الإجتماعية مع استيراتيجية المديرية؟

تعتبر الشراكة المجتمعية هي الشريان الرئيسي الذي من خلاله تتحقق الاستراتيجية المرجوة ونسعى دائماً لإشراك المواطن والمقيم في الاستقرار الأمني وذلك لتحقيق تعزيز ثقة الجمهور تعزيز الشراكة المجتمعية بالتواصل مع كافة شرائح المجتمع التقليل من معدل الجريمة.

س5: كيف تترجم الأهداف إلى واقع ملموس؟

وذلك من خلال تنمية الوعي والحس الأمني لدى الأفراد بمختلف فئاتهم العمرية في سبيل الوقاية من الجريمة والعمل على مشاركتهم وتقليل معدل الجريمة.

ارتأت مديرية شرطة المحافظة الشمالية – شعبة شرطة خدمة المجتمع بأهمية التواصل مع الجمهور والتحاور معهم للوصول إلى مجتمع آمن تنخفض فيه معدلات الجريمة، وذلك من خلال تفعيل دور المواطن الأمني لتعزيز حفظ الأمن والنظام العام، ولأجل ذلك تميزت وحولت الأهداف إلى أرض الواقع وممارسات ملموسة وهي استقبال الزيارات داخل المديرية للتعرف على أقسام المركز من طلاب مدارس ورياض الأطفال ومراكز إجتماعية وشبابية. إلقاء ورش تدريبية ومحاضرات توعوية في المجال الأمني ، المشاركة في الاحتفالات الوطنية والدينية والإجتماعية من رئيس وأفراد المراكز الأمنية المشاركة في برنامج النشاط الصيفي الي تنظمه المحافظة الشمالية لطلاب وطالبات المدارس ، القيام بحملات توعوية وإحترازية وتوزيع بطاقات أمنية إرشادية حول التقيد بقواعد المرور، أو عن غيرها من الممارسات السلبية، وأيضاً توزيع بروشرات وقائية لمرض كورونا مترجمة بمختلف اللغات على جميع المواطنين.

س6: ماهي البرامج التي تقدمها المديرية في المجال الإجتماعي؟

حيث إن شعبة شرطة خدمة المجتمع ، تسعى لتقديم العديد من البرامج وهي كالتالي:

إلقاء المحاضرات التوعوية لجميع الفئات بما يتناسب أعمارهم (مثل طلبة المدارس ، ورياض الأطفال ، والمراكز الإجتماعية والشبابية والخ...)، استقبال الزيارات داخل المراكز الأمنية للتعرف على

أقسام المراكز الأمنية ، الإحتفال بيوم الشراكة المجتمعية سنوياً التي تشكل نقطة مضيئة في تاريخ البحرين ، القيام بحملات توعوية وقائية لنشر التوعية والنصح والإرشاد وتوزيع البروشرات المترجمة بعدة لغات للمواطنين والمقيمين مثل حملة توعوية عن مرض فايروس كورونا ، وضرورة ارتداء الكمام الواقي للوجه ، زيارة ميدانية لمراكز ذوي الاحتياجات الخاصة مثل معهد الأمل للتربية الخاصة وأيضاً زيارة المرضى للاطمئنان عنهم وتوزيع عليهم الهدايا

س7: ماهي المبادرات التي تقوم بها المديرية في المجال الإجتماعي؟

هناك العديد من المبادرات تقوم بها الوزارة لكافة المواطنين والمقيمين على نطاق المحافظة الشمالية وهي كالتالي، تقوم بحملات توعوية وقائية ومن ضمنها حملة الوقاية من مرض كورونا لكافة المواطنين والمقيمين تم المبادرة بهذه الحملة منذ انتشار مرض كورونا، وتم تفعليها لكافة المواطنين والمقيمين في نطاق المحافظة الشمالية وتوزيع البروشرات بعدة لغات مترجمة، ومنع التجمعات وتقديم النصح والإرشاد، وضرورة إرتداء الكمامات الوقائية للوجه، وفي حين عدم إرتداءها يتم مخالفته، تقوم بحملات توعية ومن ضمنها حملة مخاطر نسيان الطلبة في الحافلا ت ايضا الخط الساخن + البدالة ومكتب حماية الأسرة وتم تفعيل الدراجات النارية لزيادة عدد الدوريات الأمنية في نطاق المحافظة الشمالية.

س8: ماهي أبعاد المسؤولية الإجتماعية في مديريتكم؟

1. **البعد الإقتصادي:** وتركيزها الكبير على الثقة الكبيرة من قبل الجمهور وإشادة الزوار والمراجعين بالخدمات الأمنية التي تقدمها الشعبة.
2. **البعد القانوني:** الالتزام والعمل على حسب اللوائح والأنظمة والتعليمات التي تصدرها الوزارة، يقتضي الالتزام الواعي والطوعي للقوانين والتشريعات كاحترام المواطنين والزوار وحماية حقوق الأطفال صحياً وثقافياً و احترام حقوق الانسان وعدم التمييز ومشاركة لذوي الاحتياجات الخاصة.
3. **البعد الأخلاقي:** تلتزم الوزارة بما هو صحيح من جوانب قيمية واخلاقية سلوكية. مراعاة المنظمة للجانب الاخلاقي في قراراتها مما يؤدي ان تعمل بشكل صحيح وعادل البعد الأخلاقي هو مبدأ من مبادئ الوزارة لتحقيق الشفافية والإنسانية مثل نشر تقارير وإحصائيات صحيحة للوزارة، وتخدم المجتمع أخلاقياً بالالتزام بسرية المعلومات عند التعامل مع أحد المواطنين في قضية. التعامل باحترام لحقوق الانسان ككبار السن واحترام حقوق الطفل.
4. **البعد الخيري:** تقديم الخدمات الإنسانية الخيرية التي تخدم المواطنين ، أن دور المديرية واعضائها التدخل في وجود حالة الكوارث والنكبات وهطول الأمطار الكثيرة وتعطل السيارات ليس بالمساعدة فقط ولكن بتقديم الإسعافات الأولية وتقديم الخدمات والعون لهم، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأطفال من عبور الشارع. ومساعدة طفل تائه للعثور على أهله. والتبرع بالدم في المستشفيات اذا دعت غرف العمليات ، فيتم التنسيق مع موظفي الوزارة للتبرع بالدم، وأيضاً تعمل وزارة الداخلية بالتعاون والتنسيق مع الحملة الوطنية لمكافحة فايروس كورونا (فينا خير)، والتي أطلقها سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب ، مستشار الأمن الوطني، رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية ، وتعزيزاً لمبدأ الشراكة المجتمعية الذي تنتهجه وزارة الداخلية ،

س9: ماهي عناصر المسؤولية الإجتماعية لديكم؟

1. **المسؤولية الإجتماعية اتجاه العملاء**: يخدم العملاء من خلال التنظيم والتواجد الأمني باستمرار، وتقديم الارشادات الواضحة التوعوية للعملاء، والالتزام بالتطوير المستمر للخدمات الأمنية.
2. **المسؤولية الإجتماعية اتجاه العاملون:** وتتضمن واجب احترام قوانين العمل لمكافحة الجريمة وتحقيق الشراكة المجتمعية، وضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر، وحقوقه، واشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الامن الوظيفي والامن من حوادث العمل.
3. **المسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة:** حماية البيئة بالمساهمة والمشاركة في الحملات البيئية مع طلبة المدارس كتنظيف السواحل وتشجير الحدائق والحفاظ على الموارد الطبيعيه، تبني سياسة بيئية صحية، ويجعل الوضع الأمني مستقر في المملكة بمخالفة كل من يتعدى قوانين الدولة والغير.
4. **المسؤولية الإجتماعية اتجاه المجتمع:** عندنا يكون الشرطي قريب من المواطن والمقيم للاستماع لاحتياجاتهم والعمل على تلبيتها بأكمل وجه، وتقديم الخدمات والمساعدات بالصورة المطلوبة ولابد من الشرطة لخدمة المجتمع أن تعمل في بناء توطيد علاقات التواصل مع الجميع كالوزارات والأندية والمستشفيات والمراكز الإجتماعية والصحية ومؤسسات المجتمع المدني والخ...، وتقديم العون لكبار السن من عبور الطريق ، والعثور على أهل الطفل الضائع ، زيارات ميدانية لذوي الاحتياجات الخاصة وتوزيع الهدايا لهم، وليس هناك فئة معينة بل تقديم الخدمات والمساعدة يكون على جميع المجتمع.

س10: ما هي المعوقات والتحديات التي تواجهها المسؤولية الإجتماعية في المديرية؟ وكيف يمكن التغلب ومعالجة وحل هذه المشاكل؟

1. صعوبة في تحديد المشاكل التي يعاني منها المجتمع، والعمل على حلها.
3. عدم تقبل بعض المواطنين والمقيمين فكرة لوجود شرطة خدمة المجتمع.
4. ضعف التوجه الإعلامي من قبل الوزارة لدعم إنجازات شرطة خدمة المجتمع عبر الوسائل الالكتروني بكثرة، وعدم وجود قسم العلاقات العامة والاعلام في المديرية للتصوير الدائم.
5. ضغط عمل شرطة خدمة المجتمع والتنوع في مهام عمل الشرطة الآخريين ، كرصد مخالفة المرور، وسير الحركات المرورية في الشارع و العمل في مكاتب البحث والتحري والخ ..

س11: ماذا لو تغيرت الاستيراتيجية العامة للمنظمة، كيف تتم إدارة هذا التغير فيما يتعلق بالشراكة المجتمعية؟

وأرى إن مديرية شرطة المحافظة الشمالية أوضحت في تغير مستمر مع استيراتيجية التطوير والتحديث بالتوسع والنمو في المسؤولية الإجتماعية، التي أطلقها وزير الداخلية تضمنت تشكيل شرطة خدمة المجتمع قبل حوالي 15 عاماً والتي كانت نقطة تحول بإيجاد شرطة متخصصة في خدمة المجتمع ولها فلسفة وتدريب الشرطة الاعتيادية، لكن مهامها أكثر في منع الجريمة قبل وقوعها، بحيث تسير في اتجاهين الأول وهو الوقاية من الجريمة والثاني في تقديم خدمات تصب في مصلحة أمن وسلامة المواطن والمقيم.

وكذلك ويتم الإنفاق بشكل عادل على المسؤولية الإجتماعية في تقديم كافة الخدمات وتوزيع الهدايا لكافة المناسبات وخصوصاً يوم الشركة المجتمعية، وأيضاً يتم تخصيص مبلغ لتوزيع مائدة الإفطار في شهر رمضان سنوياً على المارين بالطرق والعمالة الوافدة في الشوراع، ولكن أمر التغشف الحاصل في الوزارة وإنعكاسه في ميزانية الوزارة على سبيل المثال: بتخصيص سنوياً مبلغ وقدره 6000 دينار لفعاليات يوم الشراكة المجتمعية لعمل حفل على مستوى المملكة مع وجود أقسام مشاركة لوزارة الداخلية مثل الإدارة العامة للمرور ، قيادة خفر السواحل ، مديرية الجريمة الإلكترونية ، المديرية العامة للدفاع المدني ، إدارة مكافحة العنف والإدمان والخ ..، ولا يقتصر الدور بمشاركة ودعم الجهات الداعمة والفعالة مثل المحافظات والمؤسسات الخاصة والبلديات والخ ، وذلك مما يساهم في التواصل البناء للشراكة المجتمعية وتحقيق الرفاهية للمجتمع وذلك لتقرب وتقبل المجتمع من الشرطة بشكل دائم ومن دون خوف.

الخاتمة :

إن مديرية شرطة المحافظة الشمالية – شعبة شرطة خدمة المجتمع، حظيت باهتمام كبير وبشكل واسع في مفهوم المسؤولية الإجتماعية وتحقيق الشراكة المجتمعية، حيث حققت خططها المدروسة المتضمنة من الرؤية والرسالة والأهداف وتوجهها الإستيراتيجي على ضوء المتغيرات المحيطة المواكبة للعصر إلى واقع ملموس، وحققت أيضاً جميع عناصرها وأبعادها لتخدم المجتمع وتحقيقاً لنظام مجتمع آمن مستقر والعيش في بيئة صحية مستمدة بالطمأنينة والعطاء وذلك لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية و تنمية الوعي والحس الأمني من خلال تفعيل دور أفراد المجتمع ومؤسساته وأجهزته في معالجة ومحاربة السلوكيات غير السوية والتي تقود لإرتكاب الجرائم بهدف الوقاية من الجريمة، لذا نرى أن المسؤولية الإجتماعية يلعب دور أساسي في الوزارة، من خلال تطبيق جميع برامجها وعناصرها وأبعادها وذلك لتعزيز التغيير الإيجابي في المجتمع.

النتائج والتوصيات:

من خلال ماتم الطرق في البحث عن تطبيق المسؤولية الإجتماعية واهميتها وابعادها دور مديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية، فاننا نستنتج :

- أن الوزارة نفذت وحققت المسؤولية الاجتماعية من جميع أهدافها وعناصرها وأبعادها، بما يتناسب من رؤيتها ورسالتها وأهدافها واستيراتيجيتها.
- اهتمام ودعم وزارة الداخلية بإنشاء قسم خاص للمسؤولية الإجتماعية لتعزيز دورها في المشاركة في برامج المسؤولية الإجتماعية، وتحويل عناصر المسؤولية الإجتماعية إلى شريك مستدام في التنمية المستدامة.
- المسؤولية الإجتماعية تلعب دور مهم في الوزارة وتؤكد أهمية دورها إتجاه كل الأطراف المتعاملة معاها.
- الإهتمام بأفكار واقتراحات التي تنمي لخدمة المجتمع مثل اقتراح شعبة شرطة خدمة المجتمع بوجود خطة استيراتيجية عن حماية البيئة وحالياً يتم دراسة بحث عن الموضوع.
- إهتمام المديرية بالمساهمة في تكريم الشركات أو الأشخاص الذين أدعموا في برامج المسؤولية الإجتماعية ولهم دور كبير في إسعاد المجتمع، وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة وتشجيعهم على العطاء المستمر.

ويمكن أن أطرح بعض المقترحات والتوصيات التي تساهم من في زيادة تحقيق منجازات لمديرية شرطة المحافظة الشمالية والتي تختص بشعبة شرطة خدمة المجتمع اتجاه المسؤولية الإجتماعية في تطوير وتوسع العمل وهي:

- دعم الإدارة العليا في الحد من المعوقات والصعوبات التي تواجه المسؤولية الإجتماعية وذلك من خلال الإدارك العام بأهمية المسؤولية الإجتماعية.
- وضع كاميرات أمنية في المرافق العامة لمراقبة البيئة، وفي حال وجود شخص يخالف الأنظمة والقوانين البيئية، توجيه الشرطة المجتمعية لتوعويته ومخالفته بغرامات مالية.
- ضرورة الاهتمام بالتنوع في المسؤولية الإجتماعية وتوفيرها ودعمها المالي لتفعيل خطة الشراكة المجتمعية.
- ضرورة الوعي والتوجيه المستمر لجميع كافة المجتمع عن حماية البيئة للبقاء في بيئة صحية.
- الإطلاع المستمر والتعرف على برامج وتجارب الشركات في العالم في مجال التزامها بالمسؤولية الإجتماعية لموظفيها وللمجتمع وأصحاب المصالح للاستفادة منها.
- العمل على دعم أفكار ومشروعات الشراكة المجتمعية التي تهدف لمكافحة الجريمة والحد من اثارها وحفظ الامن والنظام وتوجيه الافراد والمنظمات الاهلية نحو اهداف تتماشى مع الخطة السنوية للشراكة (مثلا مكافحة التخريب والمخدرات والمواد الطيارة والخ).
- العمل على تأسيس مركز متخصص لتنمية ودعم الشراكة المجتمعية في مملكة البحرين، يتم وضع عدة محاور لعمل هذا المركز في التالي:
- تكوين رأي عام مستنير وواع بمخاطر الاجرام والانحراف في المجتمع ، والعمل على خلق مؤازرة لجهاز الشرطة لمكافحة الجريمة.
- تعريف الشباب بالخطط والبرامج الهادفة لمكافحة الجريمة ونشر الوعي بين طلبة المدارس والجامعات.
- تحسين التقدير والتكريم الذي يقدمه المجتمع لرجال الامن كونهم مواطنين مكلفين بواجبات ومهام حيوية لأمن وسلامة المجتمع، وانه تقديرا لجهودهم تجب مساعدتهم.
- تشجيع مشاركة كافة القطاعات ذات الصلة بالعمل الاجتماعي و الأمني للتولي مسؤوليتها في كافة الجوانب، كتوفير فرص العمل، والرعاية الاسرية، ورعاية اسر المسجونين، معالجة المدمنين.
- تنظيم فاعليات وندوات ومؤتمرات وبرامج شبابية مستمرة وبشكل دوري لنشر ثقافة الشراكة المجتمعية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

الكتب:

- **إصلاح، علا أحمد (2011) ، المسؤولية الإجتماعية للشركات، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر ، القاهرة.**
- البكري،ثامر ياسر(2008)، التسويق والمسئولية الاجتماعية ،دار وائل للنشر ، عمان الارن.
- **السيد أحمد عثمان،(1996) ، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، مكتبة أنجلو المصرية، ط2، مصر،**
- شاو ، وليان (2005)، اخلاقيات منظمات الاعمال، ترجمة الخزامي احمد ، دار الفجر للنشر والتوزيع عمان، الاردن.
- **الصيرفي، محمد (2007)، المسؤولية الإجتماعية للإدارة، دار الوفاء للدنيا للطباعة والنشر،القاهرة، مصر.**
- **العامري ، صالح مهدي – الغالبي، طاهر** محسن (2010) ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال-الأعمال والمجتمع، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر،عمان ، الأردن.
- العصيمي، عايد عبدالله (2016) ، المسؤولية الإجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- الغالبي ،طاهر والعامري ،محسن صالح (2010) ،المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافية نظام المعلومات ،دار وائل للنشر ،عمان الاردن.
- فلاق، محمد (2019) ، المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- مصطفى ،محمود ابو بكر (2010)، اخلاقيات وقيم العمل في المنظمات المعاصرة ، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر.

الرسائل العلمية:

- الحسن، بوبكر محمد (2014)، دور المسؤولية في تحسين أداء المنظمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة – الجزائر.
- ضيافي، نوال (2010) ، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبوكبكر بلقايد،تلمسان، سنة 2010، ص45.
- فريدة ويليه، 2011، **دور الميزانية الاجتماعية في تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة نفطال،** مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر ص 8-9.
- الولو ،محمد سالم (2009) ، مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية من بل الشركات المساهمة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشور فلسطين

الدوريات:

- الأسرج، حسين عبدالمطلب (2010) ، المسؤولية الإجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم 90 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، فبراير 2010.
- الأصبعي، محمد إبراهيم (2011)، دور البحث العلمي في وضع الخط والاستيراتيجيات الأمنية، إصدارات جامعة نايف العلمية، العدد 2111 ص255 ومابعدها.
- الطاهر خامرة، 2007، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص77.76 ..
- طاهر محسن الغالبي ،ومحد حسين منهل، الاداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدوران العمل، ابحاث اليرموك ، المجلد العشرون،العدد الاول،2004.

- طاهر محمد الغالبي وصالح مهدي محسن العامري،المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافية نظم المعلومات، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغدتد منشور في وقائع المنظمة العربية للتنمية الادارية،2002.
- عاطف الشبراوي ابراهيم، الشراكة المجتمعية في مكافحة الجريمة واثرها على المجتمع، بحث حاصل على المركز الاول لمسابقة وزارة الداخلية للبحث الامني،2011.
- القرني، أحمد عبدالقادر (2014) ، (معوقات الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 3،2014،ص 453-472.
- محمد جودت ناصر، علي الخضر، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، منشورات جامعة دمشق توزيع دار الملايين، دمشق، سوريا، ص 2014.
- المغيدي ، الحسن محمد (1997)،"معوقات الإشراف التربوي كما يراه المشرفون والمشرفات في محافظة الإحسار التعليمية"، رسالة ماجستير، مجلة البحوث التربوية بجامعة قطر، العدد الثاني عشر، يوليو 1997.

المؤتمرات:

- الحمدي، فؤاد محمد حسين وجعبل، ماجد مبخوق،"مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها: " دراسة تحليلة لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية المينية، يحث مقدم إلى مؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات بتكليف من مركز دراسات وبحوق السوق والمستهلك، صنعاء 29-30 اكتوبر 2008.
- شجاع الدين، عبد المؤمن(2009)، المسئولية الاجتماعية للشركات بين الفقة والقانون ، المؤامر الثاني للمسئولية الاجتماعية ، جامعة عدن ،مايو 2009.
- المغربي،نهال، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، بعض التجارب الدولية ، ورقة عمل رقم 138 ، المركز المصري للدارسات الاقتصادية ، القاهرة ، سبتمبر 2008، ص5.
- موتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(2004)، كشف البيانات المتعلقة باتثير الشركات على المجتمع : الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الامم المتحدة يونيورك.
- مولاي،لخضر وبوزيدي ،سايح (2011)، دور الاقتصاد الاسلامي في تعزيز مبادى المسئولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي، المركز الجامعي، بغرادادية،22-23 فبراير 2011.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- Balasubramanian, N.K., Kimber,D.& Siemensma, F. (2005),,,,,Emerging opportunities or traditions reinforced?"", Journal of Corporate Citizenship, Vol. 17, pp. 79-92.
- Barry Gaber man, A Global Overview of Corporate Social Responsibility, The John D.Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement ,American University inCairo,Spring 2008,pp6-7
- Carroll Archie B .the pyramid of Coroporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organization Stakeholders, Business –Horizons.july.1991.
- Carroll Archie B And Buchholtz Ann. K Business And Sociaty Thomson ,2002.
- Moir, L. (2001). What do we mean by corporate social responsibility? Corporate Governance, The international journal of business in society, 1(2), 16-22.
- Pride, M. & Ferrell. C. (1997, p: 68). Management concepts & strategies; 9th ed. Boston: Houghton, Mifflin Company.
- Schermerhorn, R. John, "Management", 6th Edition, John wily & Sons, Inc. 2001, PP 126-127.

ثالثاً: المواقع الالكترونية (الانترنت):

https://www.interior.gov.bh/
https://www.policemc.gov.bh/news/ministry/103748
https://medadcenter.com/articles/40
https://www.policemc.gov.bh/weekly-messages/weekly-messages/102686
https://www.policemc.gov.bh/important-telephone-number/

رابعاً: المقابلات:

- **تم التواصل عن طريق إجراء مقابلة مباشرة شخصياً مع موظفي شعبة شرطة خدمة المجتمع بمديرية شرطة المحافظة الشمالية بوزارة الداخلية:**
- المقدم / محمد عبدالرحمن الغتم - رئيس شعبة شرطة خدمة المجتمع.
- ملازم / مريم عبدالله الدوسري – ضابط شعبة شرطة خدمة المجتمع.
- ملازم مساعد ثاني / علي حسن بوحسان – وكيل القوة بشعبة شرطة خدمة المجتمع.
- ملازم مساعد ثاني / خليل إبراهيم الحلال – موظف في قسم التوعية والإرشاد الأمني.